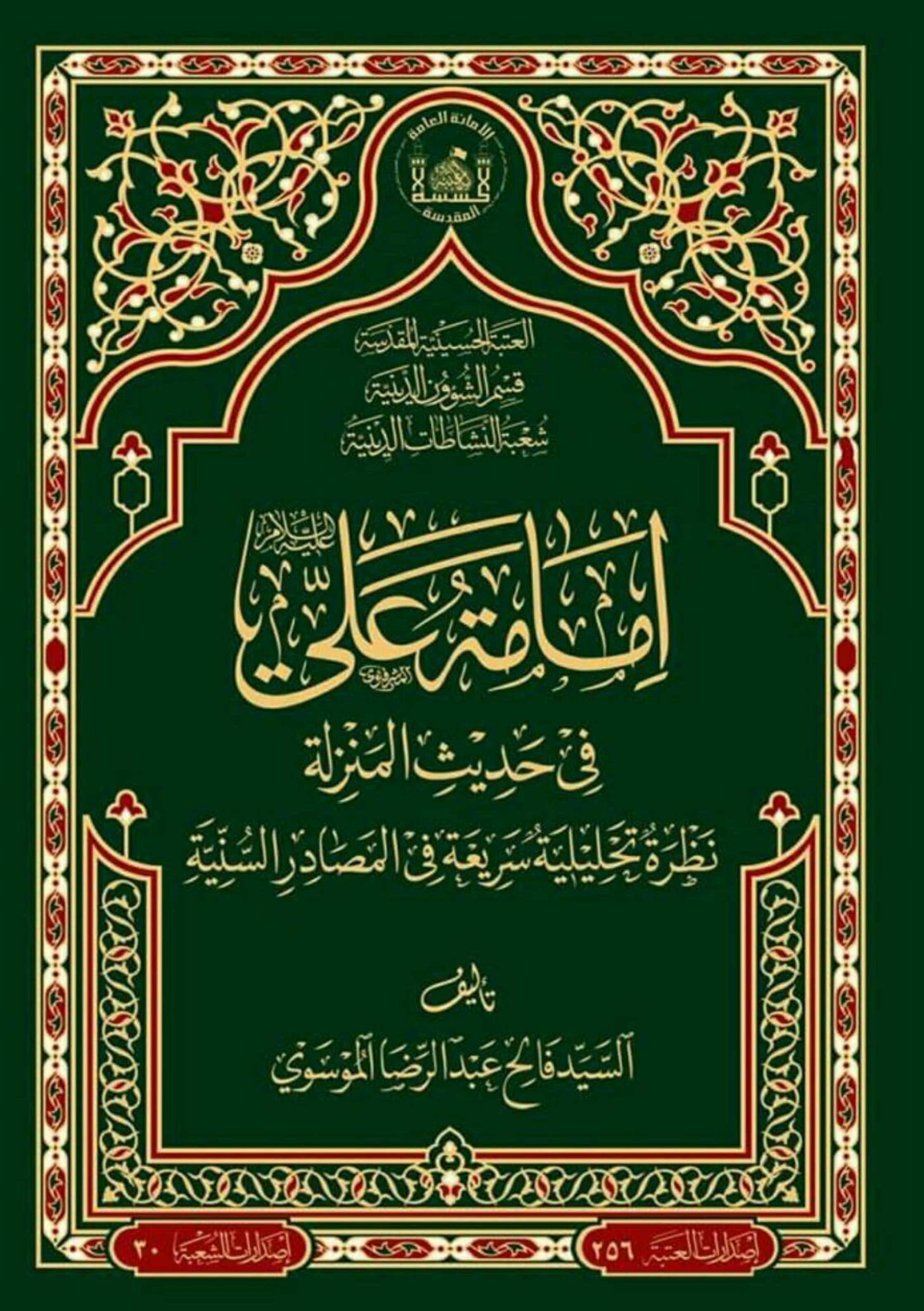
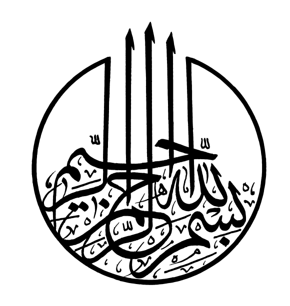

الأمانة العامة
العتبة الحسينية المقدسة
العتبة الحسينية المقدسة
قسم الشؤون الدينية
شعبة النشاطات الدينية
إمامة علي عليه السلام
في حديث المنزلة
نظرة تحليلية سريعة في المصادر السنية
تأليف
السيد فالح عبد الرضا الموسوي
إصدارات العتبة ٢٥٦
إصدارات الشعبة ٣٠


بسم الله الرحمن الرحيم


إمامة علي عليه السلام
في حديث المنزلة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - وزارة الثقافة العراقية لسنة ٢٠١٧ - ٢٨٨٢

مصدر الفهرسة:	IQ-KaPLI rda
رقم استدعاء مكتبة الكونجرس:	**BP 145 . M84 2017**
المؤلف الشخصي:	**الموسوي، فالح**
العنوان:	**إمامة علي عليه السلام في حديث المنزلة / نظرة تحليلية سريعة في المصادر السنية**
بيان المسؤولية:	**بقلم السيد فالح الموسوي**
بيانات الطبعة:	**الطبعة الأولى**
بيانات النشر:	**كربلاء، العراق: العتبة الحسينية المقدسة - قسم الشؤون الدينية. شعبة النشاطات الدينية، ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م**
الوصف المادي:	**[١٥٥] صفحة**
سلسلة النشر:	**قسم الشؤون الدينية؛ (شعبة النشاطات الدينية؛)**
تبصرة ببليوغرافية:	**يتضمن هوامش - لائحة مصادر الصفحات: (١٤٢-١٥٠)**
مصطلح موضوعي:	**علي بن أبي طالب عليه السلام، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ للهجرة - اثبات خلافة**
مصطلح موضوعي:	**علي بن أبي طالب عليه السلام، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة - ٤٠ للهجرة - الخلافة - أحاديث اهل السنة**
مصطلح موضوعي:	**حديث المنزلة - اسناد.**
مصطلح موضوعي:	**حديث المنزلة - دفع مطاعن**
مصطلح موضوعي:	**نظام الحكم في الاسلام**
مصطلح موضوعي:	**الامامة في الحديث**

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

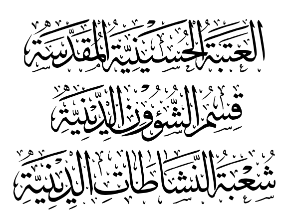
إمامة علي عليه السلام

في حديث المنزلة

نظرة تحليلية سريعة في المصادر السنّية

تأليف

السيّد فالح عبد الرّضا الموسوي





طبع برعاية

العتبة الحسينية المقدسة

العراق: كربلاء المقدسة – العتبة الحسينية المقدسة

قسم الشؤون الدينية – شعبة النشاطات الدينية

الإهداء

* إلى حامل لواء الإسلام.

* إلى أمير المؤمنين ويعسوب الدين.

* إلى مَن هو مِن النبي صلى الله عليه وآله بمنزلة هارون من موسى عليه السلام.

{ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ } . يوسف: ٨٨.

المقدمة

الحمـــد لله {الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [1]، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على سيد الأنام، الـذي {مَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [2]، وعلـى آلـه الهـداة الميـامين، الـذين طهَّرهم الله تعالى في محكـم الـذكر المبين، حيـث قـال: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً} [3].

أما بعد، فقد أولتْ الآياتُ القرآنية الكريمة موضوعَ الإمامة أهميـةً قصوى، إلى جانب التأكيد المتكرر من قِبل النبي صلى الله عليه وآله ـ في أماكن مختلفة وأزمنـة متفاوتـة - عليهـا؛ ذلـك لأنَّ الإمامـة والخلافـة في

---

(١) سورة العلق: الآية ٤ـ ٥.

(٢) سورة النجم: الآية ٣ـ ٤

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

المنظور الإسلامي تعتبر من أهمّ دعائم الدين، ففي الرواية عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنَّه قال: «بُني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية -»(١)، وفي رواية ابن مردويه الأصفهاني في المناقب (عن أبي هارون العبدي، قال: كنت أرى رأيَ الخوارج لا رأيَ لي غيره، حتى جلست إلى أبي سعيد الخدري فسمعته يقول: أُمرَ الناسُ بخمس، فعملوا بأربع وتركوا واحدة. فقال له رجل: يا أبا سعيد، ما هذه الأربع التي عملوا بها؟ قال: الصلاة، والزكاة، والحج، والصوم - صوم شهر رمضان ـ).

قال: (فما الواحدة التي تركوها؟ قال: ولاية علي بن أبي طالب. قال: وإنَّها مفترضة معهن؟ قال: نعم...)(٢).

إنَّ تجاهلَ المسلمين لمسألة الإمامة وتضارب آرائهم فيها، جعلها تتميز بدرجةٍ عاليةٍ من الخطورة والحساسية، لكونها تشكل العمود الفقري في صلب النزاع الفكري والسياسي الذي شهده المجتمع الإسلامي بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والذي أدَّى بالأمة أنْ تكون

(١) الكليني، الكافي: ج٣، ص١٨؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج١، ص١٨.

(٢) ابن مردويه الأصفهاني، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: ص٧٣.

متفرقةً بعد أنْ كانت موحَّدة، ومتباغضةً بعد أنْ كانت متآلفة.

ثم إنَّ أحدَ أكبر مفاصل هذا الاختلاف مبنيٌّ على النزاع فيمن يتقلّد زمام الأمة، ويدير شؤونها، ويدبّر أمورها، فكلٌّ يدَّعي الحقَّ ويتَّهم غيره بالخروج عن جادّة الصواب، في حين أنَّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد عيَّن - وبأمرٍ من السماء - مَن يخلفه في قيادة الأمة وإدارة شؤونها، فجحده بعضٌ علوّاً واستكباراً، وبعضٌ حسداً وحقداً، وبعضٌ - وهم النزر القليل - جهلاً، إلى أنْ توالت الدهور، وترادفت العصور، فأصبح الحسد والحقد عقيدةً يدين بها المتأخرون، أخذاً عن الأوائل بالتقليد لا بالدليل، والحال أنَّ مصادر المسلمين حافلةٌ بكثيرٍ من الأدلة الصريحة والحجج الواضحة والبراهين الساطعة التي تبيّن الأحقّ بزعامة الأمة، والأولى بتدبير شؤونها، وما حديث المنزلة إلا واحد من تلك الأدلّة القاطعة التي تأخذ بالأعناق، وتسدّ الطريق أمام المتصيدين في الماء العكر.

وهذا الكتيّب بمثابة محاولة سريعة لبيان طرق هذا الحديث وقيمته الروائية، وما يمكن أنْ يُستفاد منه، وقد اعتمدنا فيه على ما أورده علماء الطرف الآخر من روايات وأفادوه من آراء، بلغةٍ واضحةٍ، بعيدةٍ عن التعقيد والإبهام، وبأسلوبٍ سهلٍ يتيسر للقارئ فهمه، وقبل البدء في البحث لا بدَّ من التنبيه على نقطتين:

أولاً

لا شكَّ في أنَّ البحثَ وتبادلَ الآراء خيرُ طريقٍ لتبيينِ الحقائقِ، وكشفِ الغوامضِ، وتنويرِ الأفكارِ، وإزالةِ سحبِ الإبهامِ الناتجةِ عن الجهلِ وسوءِ الفهمِ، أو تشويشِ الأعداء ودسائسهم. ثم إنَّ للبحثِ أصولاً وقواعد وآداباً، لابدَّ لمن ينشد الحقيقةَ ويبتغي الوصولَ إليها أنْ يلتزمَ تلك الأصول ويتقيَّد بتلك القواعدِ والآداب، ولعل من أهمّ تلك القواعد والأصول والآداب؛ بعد مراعاة التقوى والتحرّر من قيود التعصّب المقيت، هو الاعتماد على الأدلّة الواضحة والحجج المقبولة، والتزام المنهج العلمي في عرض القضايا ومناقشتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على ما يمتلكه الطرف الآخر من أدلّة وحجج، وعدم تجاهلها، بل الاستفادة منها في البتّ بالقضايا المتنازَع عليها، لتحظى بالقبول عنده، وتتمّ الحجَّة عليه.

ولا ننسى أنَّ الالتزام بمثلِ هذه القواعد من شأنه بيان المشتركات التي تجمع بين الطائفتين (السنة والشيعة) على صعيد العقيدة والشريعة والفكر، ويكون بمثابةِ إسهامةٍ متواضعةٍ في سبيل تقريب الخطى بين المسلمين وتوثيق أواصر الأخوة، وتعزيز التعاون المشترك بينهم؛ كي

يكونوا صفّاً واحداً بوجه أعدائهم والمتربصين بهم، من الذين لا يفرّقون بين شيعيّهم وسنيّهم.

سيَّما وأنَّ الطريق المهيع لكسح الخلاف، وتقريب السبل، وتداني الآراء، هو دراسة روايات الطرف الآخر وآرائه، ممّا تُعدُّ من المشتركات التي من شأنها أنْ تكون محوراً لتوحيد الأمة، وعاملاً رئيسياً في إيجادِ فهمٍ مشتركٍ للقضايا المهمة، وإثبات الحقائق على ضوء تلك المشتركات، فعند ذاك يتجلّى الحقُّ بصورةٍ واضحةٍ، ويرجع المخطئ المنصف عن خطئه، وتتم الحجة على المتمسّك بغيّه وعناده.

ثانياً

قد يتوهّم البعض أنَّ الشيعة الإمامية - أعلى الله كلمتهم - عندما يلتمسون الأدلّة في مصادر الطرف الآخر، أنَّهم يفقدون الدليل ولا يجدونه في كتبهم ومصنّفاتهم، فيلجأون إلى مصنفات غيرهم، ويعتمدون على أخبارٍ وردت من طرق خصومهم، في حال أنَّ هذا الأسلوب من البحث يُعتبر من أهمِّ نقاط القوّة عند الشيعة الإمامية، فإنَّهم - وإنْ كانت مصنفاتُهم زاخرةً بما فيه البغية والكفاية في إثبات أحقيَّة متبنياتهم الفكرية والعقدية - غالباً ما يلجأون إلى إثباتِ أحقيّةِ

عقائدهم وصحَّةِ آرائهم ومتانةِ أفكارهم من مصنفات الطرف الآخر، الأمر الذي يفتقر إليه الطرفُ الآخرُ نفسه، فلم نجد يوماً أنَّ أحداً من علماء المذاهب الأخرى أثبت أحقيّةَ أبي بكر أو عمر أو عثمان بالخلافة معتمداً على الروايات والمصادر الشيعية. خلافاً لمدرسة الإمامية التي تميَّزت عن غيرها من المدارس الإسلامية الأخرى باعتماد هذا الأسلوب والمنهج.

نعم ينبغي التنبيه على أنَّ استدلال الشيعة بروايات الطرف الآخر، واستشهادهم بأقوال بعض علماء المذاهب الأخرى وآرائهم، لا يعني القبول بكل ما يرويه ذلك الطرف من روايات أو يتبنّاه من آراء.



الفصل الأول

بحوث تمهيدية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بيان المفاهيم

المبحث الثاني: منهج نظام الحكم في الإسلام

المبحث الثالث: بطلان دعوى النص على أبي بكر

المبحث الأول: بيان المفاهيم

تمهيد

إنّ بيان معاني المصطلحات الدخيلة في البحث قبل الدخول في صلب الموضوع أمرٌ ضروريٌّ ومهمٌ يُجنّب القارئ الكثير من مسبّبات الإبهامِ الناجمةِ عادةً من الفهمِ الخاطئ، أو عدمِ الوضوحِ لديه، والذي عادةً ما يكون ناشئاً من تقارب المعاني أو الخلط بين المفاهيم، لذا نرى من الضروري أنْ نبيّن - بصورة موجزة - بعض المفردات الدخيلة في البحث:

أولاً: بيان معنى الإمامة والخلافة

(١) الإمام والإمامة في اللغة

يُطلق الإمامُ في اللغة على (كل مَن اقتُدي به، وقُدِّم في

الأمور)[١]، ومن هنا سمّي النبيُّ والخليفةُ والقرآنُ أئمةً[٢]، وبهذا المعنى سُمّي زعيم الفئة والجماعة المبطلة إماماً، قال تعالى: { فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ }[٣]، وبه أيضاً يُطلق على غير العاقل، حيث أطلق على (الخيط الذي يُمدّ على البناء فيُبنى عليه ويُسوَّى عليه سافُ البناء)[٤].

وبهذ المعنى صحَّ استعماله في كل من تقدَّم القومَ وتبعوه، سواء كان محقّاً وأم مبطلاً، قال ابن منظور: (الإمام: كل من ائتمَّ به قومٌ، كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا ضالين)[٥].

وقال الطريحي: (قوله تعالى: { إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً } أي يأتم بك الناسُ فيتَّبعونك ويأخذون عنك؛ لأنَّ الناس يأمُّون أفعاله، أي يقصدونها فيتَّبعونها، ويُقال للطريق إمام؛ لأنَّه يُؤَم أي: يُقصد ويُتَّبع)[٦].

---

(١) الفراهيدي، كتاب العين: ج٨، ص ٤٢٨.

(٢) انظر: الفراهيدي، كتاب العين: ج٨، ص ٤٢٨.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢.

(٤) ابن منظور، لسان العرب: ج١٢، ص٢٤ـ٢٥.

(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب: ج١٢، ص٢٤ـ٢٥.

(٦) الطريحي، مجمع البحرين: ج١، ص١٠٥.

(٢) الإمام والإمامة في الاصطلاح

اتفقت كلمة المذاهب الإسلامية من حيث المبدأ على تعريف الإمامة مفهوماً، فهي كما يقول التفتازاني في تعريفها: (رئاسةٌ عامةٌ في أمر الدين والدنيا خلافةً عن النبي صلى الله عليه وآله)[١]، وعرَّفها المحقق الحلي في المسلك في أصول الدين بقولٍ جامعٍ، قائلاً: (هي رئاسةٌ عامةٌ لشخصٍ من الأشخاص، بحقّ الأصل، لا نيابة عن غيرٍ هو في دار التكليف)[٢].

وقد احترز بقوله: (عامة) من رئاسة الأمراء والقضاة لعدم كونها عامة، وخرج بقوله: (بحق الأصل) مَن يستخلفه الإمامُ نائباً عنه، وبقوله: (لا نيابة عن غيرٍ هو في دار التكليف) احترز به عمَّن نصَّ النبيُّ أو الإمامُ على إمامته بعده، فلا تثبت إمامتُهُ ورئاستُهُ مع وجودِ الناصِّ عليه بل بعد موته.

وقد وقع اختلاف بعد ذلك في مَن له حقُّ زعامة الأمة وتسنّم منصب الرئاسة والزعامة فيها، وهل أنَّ الإمامة منصب ربّاني أم أنَّها كغيرها من الأمور الأخرى، كما اختلفوا في الطريق الموصل إليها وغيره ممَّا هو مسطور في الكتب المطولة.

---

(١) التفتازاني، شرح المقاصد: ج٥، ص٢٣٢.

(٢) المحقق الحلي، المسلك في أصول الدين: ص١٨٨.

(٣) الخلافة لغة واصطلاحاً

قال ابن منظور: (استخلف فلاناً من فلان: جعله مكانه، وخلف فلانٌ فلاناً إذا كان خليفته، يقال: خلفه في قومه خلافةً، وفي التنزيل العزيز: { وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي } ... والخلافة: الإمارة)[١].

و(الخَلَفَ - محرَّكة - مصدر خَلَفَه خلفاً وخلافةً، كان خليفةً، واسم الفاعل منه خليفة وخليف، قال الجوهري: ومنه قوله تعالى: { اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي }[٢])[٣]، وفي مختار الصحاح: (أخلف فلان لنفسه إذا كان قد ذهب له شيء فجعل مكانه آخر، واستخلفه: جعله خليفةً)[٤].

وقد اتضح من خلال ذلك كله: أنّ الخليفة مَن يخلف غيرَه، ويقومُ مقامَه ويسدُّ مسدَّه.

ثانياً: الفرق بين الإمامة والخلافة

قال العسكري: (الخليفة والإمام واحد، إلاّ أنّ بينهما فرقاً، فالخليفة من استخلف في الأمر مكان مَن كان قبله، فهو مأخوذٌ من أنَّه

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج٩، ص٨٣.
(٢) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٣) الزبيدي، تاج العروس: ج٦، ص١٠٠.
(٤) محمد عبد القادر، مختار الصحاح: ص١٠٤.

خلف غيره، وقام مقامه. والإمام: مأخوذ من التقدم، فهو المتقدم فيما يقتضي وجوب الاقتداء بغيره، وفرض طاعته فيما تقدم فيه)[(١)].

ثالثاً: انحراف الخلافة عن المسار الرباني

يكاد يتفق المسلمون على قضية عامة وهي أنَّ المسار الرباني للخلافة الإلهية بعد النبي صلى الله عليه وآله تمّ تخطيه وتجاوزه، غير أنَّ الكثير من أتباع أهل السنة يرى أن الانحراف جاء متأخراً عن زمن الخلافة الأول، وقد قرر ذلك الغزالي وأشار إليه بصورةٍ صريحةٍ فقال: (لما انقرض عهد الخلفاء أفضت الخلافة إلى قوم تولّوها بغير استحقاق ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام، فاضطرُّوا إلى الاستعانة بالفقهاء واستصحابهم في جميع أحوالهم، وقد كان بعض من العلماء من هو مستمر على الطراز الأول وملازم صفو الدين، فكانوا إذا طُلِبُوا هربوا وأعرضوا)[(٢)].

فيما يرى أتباع أهل البيت عليهم السلام أنَّ الابتعاد عن المسار الرباني كان سريعاً ومباغتاً، حيث تمَّ تجاوز القواعد والأسس التي أسَّسها وأصَّل أصولها النبيُّ صلى الله عليه وآله بمجرد رحيله.

---

(١) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية: ص٢٢٢.

(٢) الدهلوي، حجة الله البالغة: ج١، ص٣٢٢. دار الكتب الحديثة. مصر.

المبحث الثاني: منهج نظام الحكم في الإسلام

لم تكن نظرية النص والاستخلاف السماوي من النظريات المتأخّرة نشوءاً، أو بتعبير آخر أنّها لم تنشأ متأخرة كما يحلو للبعض أن يصفها، بل هي من أولى النظريات الإسلامية بروزاً إلى السطح الاعتقادي، وإنّها مكية المنشأ وعلى يد النبي صلى الله عليه وآله وليست من إفرازات فكر المتأخرين.

فالوثائق التأريخية تؤكد أنَّ النبي صلى الله عليه وآله كان في مستهل دعوته يعرض دينه الجديد على القبائل، كبني عامر بن صعصعة - وذلك قبل الهجرة إلى المدينة المنورة بمدّة بعيدة، وقبل أنْ تقوم للدين شوكة أو يشيَّد له ركن - فيقول له بيحرةُ بن فراس وهو من كبرائهم وأقطابهم: (إنْ نحن تابعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، أيكون الأمر لنا من بعدك؟)، فاشترط عليه أن تكون الخلافة فيهم،

فأجابه النبيُّ صلى الله عليه وآله وهو بأمسِّ الحاجة إلى مَن يمدُّ له يد العون والمساعدة ويكفيه ألم الرفض والمقاطعة، فيقول صلى الله عليه وآله وبضرسٍ قاطع وإيمانٍ راسخ وعزيمةٍ ثابتة: «الأمر لله يضعه حيث يشاء»[١]، فأمرُ الخلافة لله تعالى فلا هو للنبيّ صلى الله عليه وآله، ولا هو لأحدٍ من أمَّته إنَّما هو لله تعالى وحده لا لأحدٍ سواه.

وفي حادثة تأريخية أُخرى يقيم النبيُّ صلى الله عليه وآله مهرجاناً هاشمياً كبيراً للدعوة إلى دينه، فيقوم بأمر الله تعالى داعياً ضراغمة المصر ووجوه البطحاء، وبعد نزول قوله تعالى: **{ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ }**[٢] تحديداً، فجمع بني عبد المطلب، وكانوا يومئذ أربعين رجلاً؛ الرجل منهم يأكل المسنّة ويشرب العس[٣]، وأمر علياً عليه السلام أنْ يدخل شاةً فأدمها، ثم قال: «ادنوا بسم الله»، فدنا القوم عشرةً عشرةً، فأكلوا حتى صدروا، ثم دعا بقعب من لبن فجرع منه جرعةً، ثم قال: «اشربوا بسم الله»، فشربوا بأجمعهم حتى رووا، ولّما لم يتمالك أبو لهب نفسه التي لم تُطِق رؤية هذا المنظر الإعجازي حتى

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٣، ص١٧١؛ والسيرة النبوية: ج٢، ص١٥٨.

(٢) سورة الشعراء: الآية ٢١٤.

(٣) العس بالضم: القدح الكبير.

بدرهم بالقول: (هذا ما سحركم به الرجل)، فكان قولُه سبباً لسكوت النبيّ صلى الله عليه وآله وتفرقِّ القوم، ثم دعاهم النبيُّ صلى الله عليه وآله من الغد على مثل ذلك، فأنذرهم قائلاً: «يا بني عبد المطلب، إنّي أنا النذير إليكم من اللّه عزَّ وجل، والبشير لما لم يجئ به أحد، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، فأسلموا، وأطيعوا تهتدوا، ومن منكم يؤاخيني ويؤازرني فيكون وليي ووصيي بعدي وخليفتي في أهلي ويقضي ديني؟».

فسكت القوم، فأعاد النبي صلى الله عليه وآله ذلك ثلاثاً، فكان لا يجد منهم إلا الصمت والإحجام عن الرد، ولم يلبِّ دعوته إلا عليٌّ عليه السلام فقد قام وقال: «أنا يا رسول اللّه». فقال له النبي صلى الله عليه وآله كما في لفظ الفخر الرازي في نهاية العقول في دراية الأصول ـ: «هذا خليفتي فيكم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا»[1].

(١) قوله صلى الله عليه وآله: «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». راجع في ذلك مسند الإمام ابن حنبل: ج١، ص١٥٩؛ تفسير الطبري: ج١٩، ص٦٨؛ وتاريخه: ج٢، ص٣٢١ ط دار المعارف بسندين؛ الطبقات الكبرى لابن سعد: ج١، ص١٨٧ ط مصر؛ شرح النهج لابن أبي الحديد المعتزلي: ج٣، ص٢٥٤؛ وفي ج٣، ص٢٦٣ عن كتاب النقض لأبي جعفر الإسكافي؛ الخصائص للنسائي: ص١٨؛ كفاية الكنجي: ص٢٠٥؛ الدر المنثور للسيوطي: ج٥، ص٩٧ ←

وفي رواية ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة للمعتزلي، والطبري في تأريخه[١]، وابن الدمشقي الشافعي في جواهر المطالب[٢]، والمتقي الهندي في كنز العمال[٣]، أنّه صلى الله عليه وآله قال: «هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أنْ تسمع لابنك وتطيع»[٤].

كلُّ ذلك يؤكد أنَّ ظهور نظرية الاستخلاف الإلهي لم تكن من مخترعات الشيعة الإمامية وإنَّما هي من أقدم النظريات ظهوراً على مسرح الحياة الاعتقادية، وقد احتضن هذه النظرية جم غفير وجمع كثير من خيرة الصحابة، عرفوا فيما بعد بأتباع نظرية النص أو شيعة علي

وصرَّح بتجريج ابن إسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو نعيم والبيهقي له بهذا اللفظ؛ وأخرجه الهيتمي في مجمع الزوائد: ج٨، ص٣٠٢ ملخصاً وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات، وأخرى مطولاً وقال: رواه البزار وأحمد باختصار والطبراني في الأوسط ورجال أحمد وأحد إسنادي البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة وأخرجه في ج٩، ص١١٣ بلفظ آخر، وقال: رواه أحمد وإسناده جيد، وأخرجه المتقى الهندي في منتخب كنز العمال: ج٥، ص٤١ وص٤٢، وغيرهم.

(١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك: ج٢، ص٦٣.

(٢) ابن الدمشقي، جواهر المطالب: ج١، ص٨٠.

(٣) المتقي الهندي، كنز العمال: ج١٣، ص١٣١.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٣، ص٢١٠.

عليه السلام كأبي ذر وعمار والمقداد وسلمان وحذيفة وغيرهم[١].

وفي مقابل هذا الاتجاه برز إلى دنيا الاعتقاد خطٌّ آخر تبنَّى فكرة الشورى كأساسٍ لنظام الحكم في الإسلام، وأنَّها المؤهّل الرئيسي للخليفة لتسنّم منصب الخلافة الإلهية، والأسلوب الوحيد الذي يقود رأسَ النظام إلى موقع الزّعامة الدينية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله متبنّياً أسلوب العناد والمغالطة والتأويل والماطلة في قلب الحقائق، مستفيداً من تقوية الشاذ، والطعن في الصحيح.

فصار الحقّ غرضاً لنبال الحقد، وفريسةً تنتهبها مخالب الباطل، فقلَّ الإنصاف وكثُر الإجحاف، وخُذ لذلك مثالاً لتعرف به حقيقة الحال، يقول ابن جرير الطبري في تفسيره الموسوم بجامع البيان وهو بصدد تفسير آية الإنذار التي مرّت عليك آنفاً فيقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَن منكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي وكذا وكذا... [ثم قال] في علي عليه السلام: «هذا أخي وكذا وكذا...»[٢].

(١) قال أبو حاتم الرازي السجستاني (ت٣٢٢ هـ) في كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية: إنَّ لفظ الشيعة كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لقب أربعة من الصحابة؛ سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وعمار». انظر: القمي، الكنى والألقاب: ج١، ص٢٨٠ـ ٢٨١؛ لطف الله الصافي، أمان الأمة من الاختلاف: ص٢٠٦.

(٢) الطبري، جامع البيان: ج١٩، ص١٤٨. وما بين العضادتين منّا للتوضيح.

ولقد كانت الأمانة العلمية تحتّم عليه ذكر النص بألفاظه وعد التلاعب بها أو استبدالها بكذكذة فارغة لا معنى لها، ولنا الحق في أن نتسائل عن هذه (الكذكذة) التي أحجم الطبري عن ذكر مضمونها، لأنّها بيت القصيد، وغاية المريد، وركن الإمامة المشيد، وسوف يأتيك القولُ الفصلُ في بيانها وتحقيقها.

وأما الآن فإليك عرضاً مختصراً لمرتكزات الاتجاه الشورائي كما أثبته القوم في مصنفاتهم وصاروا إليه في تحقيقاتهم:

الأدلة على مبدأ الشورى في الحكم

يرتكز المبدأ الشورائي على ركيزتين أساسيتين نستعرضهما مع شيء من التفصيل، وما يمكن أنْ يقال أو قيل فيهما:

الركيزة الأولى: آية الشورى

وهي قوله تعالى: { وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ }[١].

(١) سورة الشورى: الآية ٣٦ - ٣٩

وبالتحديد قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾. ولعلّها أهمّ الآيات التي حاول القائلون بالشورى التمسك بها لتصحيح ما صاروا إليه من اعتبارها أساساً لنظام الحكم في الإسلام والمؤهل الرئيسي لتسنّم مقام الزعامة الدينية والخلافة الإلهية.

وقفة هادئة مع آية الشورى

إنَّ سياق الآية يؤكد أنَّها ناظرة إلى جملة من الظواهر الحسنة التي يتميز بها المجتمع الإسلامي، والتي تمثل مبادئ الإسلام وتعاليم الشريعة الحقَّة وآدابها المُثلى، فإنَّ الله تعالى كما مدحهم بحسن التوكل على الله، واجتناب الكبائر والفواحش والعفو والاستجابة لأمر الله وإقامة الصلاة، مدحهم بأنَّ شأنهم المشاورة في الأُمور، فمدح المشاورة في الأمور بمدح من اتَّصف بها، ولذلك أخذ المفسرون على عاتقهم مهمة بيان ذلك المجتمع النموذجي الذي مدحه الله تعالى بصفة المشاورة عند تفسير هذه الآية المباركة.

قال القرطبي في تفسيره: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ أي يتشاورون في الأُمور، قال النقاش: كانت الأنصار قبل قدوم النبي إليهم إذا أرادوا أمراً تشاوروا فيه ثم عملوا عليه فمدحهم الله تعالى به، وقال الحسن:

أي أنَّهـم [يعـني الأنـصار] لانقيـادهم إلى الـرأي في أمـورهم متفقـون لا يختلفون فمدحهم الله تعالى باتفاق كلمتهم.

وقال الضحاك: هو تشاورهم حين سمعوا بظهـور الـنبي صـلى الله عليه وآله وورود النقباء إليهم حتى اجتمع رأيهـم في دار أبي أيـوب علـى الإيمان به والنصرة له، فمدح الله المشاورة في الأُمـور بمـدح القـوم الـذين يمتثلون ذلك »[١].

فالمدح حقيقة للصفة، ومدح الأنصار إنَّما هو لاتصافهم بها، لـذا اتفقـت كلمـة علمـاء الإسـلام علـى اسـتحباب مـشاورة أُولي الألبـاب والاستنارة بعقولهم لمن أهمَّه أمرٌ أو نزل به خطـبٌ، فـإنَّ **(مَـن أراد أمـراً فشاور فيه اهتدى لأرشد الأمور)**[٢].

ومنـها اسـتفاد المنـاوي في فـيض القـدير اسـتحبابَ الاسـتـشارة والنـصح فيهـا، وإنْ كـان المستشير - وهـو مـن طلـب المـشورة - ذميـاً، فقال: (وذلك مندوب لمدحه تعالى للأنـصار بقولـه: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ، فليشر عليه بما هو الأصلح، وإلا فقد خانه)[٣].

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١٦، ص٣٦.

(٢) السيوطي، الدر المنثور: ج٧، ص٣٥٧.

(٣) المناوي، فيض القدير: ج١، ص٣٥٤.

فالآية إذن لم تكن ناظرةً لتأسيس مبدأ الشورى كمنهج أساسي لتعيين شخص الحاكم والخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وإنَّما أراد أنْ يُعلمهم ما في المشورة من الفضل، ومدح الأنصار لاتّصافهم بها، كما عرفت ذلك من كلمات المفسرين فلا نطيل الكلام.

الركيزة الثانية: المشاورة في أمور الحرب

من الركائز التي اعتمدوا عليها لتدعيم مبدأ الشورى في الحكم قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾[1].

أقول: اتَّفقت كلمة المفسرين في الجملة على أنَّ الأمرَ الذي أمرَ الله نبيَّه صلى الله عليه وآله أنْ يستشير فيه أصحابة لم يكن من أُمورِ الدين؛ لأنَّ أمور الدين والشرع غيرُ خاضعة للمشاورة أبداً، وليس لأحد من المسلمين - أيّاً كان - التدخل فيها أو التقوّل فيها برأيه.

قال الشوكاني في فتح القدير: (إنَّ المراد: أيّ أمرٍ كان ممّا يُشاور في مثله، أو في أمر الحرب خاصة، كما يفيده السياق... والمراد هنا:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٩

المشاورة في غير الأمور التي يرد الشرع بها)[١].

وقال ابن جرير الطبري في روح البيان: { وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ } قال: (هي للمؤمنين أنْ يتشاوروا فيما لم يأتِهم عن النبي صلى الله عليه وآله فيه أثر)[٢].

فمورد الآية هو المشاورة في الأمور الدنيوية، وليست جميعها بل بعضها، وهي أمور الحرب خاصةً، وذلك لما في المشاورة من العون على ما يريده القائد من قوّة شوكة أصحابه وشدة مدافعتهم، وليكون ذلك ألزم في الطاعة وبذل النفس والمال لمقاومة العدو؛ ولأنَّ الاستبداد في الرأي غالباً ما يؤدّي إلى الوهن في الطاعة.

وهذا ما تدلّ عليه (اللام) فهي ليست للجنس حتى يقال: إنّها تشمل كلَّ أمرٍ بل هي اللام العهدية (لام العهد) فيكون المعنى: شاورهم في الأمور التي يجري الحديث عنها، وهي أمور الحرب خاصة، كما هو ظاهر من ملاحظة الآيات التي سبقت الآية، والتي جاءت بعدها، وأنَّ التعميم لغير مورد الآية يحتاج إلى دليل، وهو مفقود في المقام.

وقد تساءل الطبري عن الأمر الذي أمر الله نبيه صلى الله عليه

(١) الشوكاني، فتح القدير: ج١، ص٣٩٣.

(٢) الطبري، روح البيان: ج٤، ص٢٠٤.

وآله أنْ يشاور فيه؟ ثم أجاب قائلاً: (قال بعضهم: أمر الله نبيه صلى الله عليه وآله بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ بمشاورة أصحابه في مكايد الحرب وعند لقاء العدو، تطييباً منه بذلك أنفسهم، وتألفاً لهم على دينهم، وليروا أنَّه يسمع منهم ويستعين بهم، وإنْ كان الله عزَّ وجل قد أغناه بتدبيره له أمورَه وسياستَه إيّاه وتقويمه أسبابه عنهم)[١].

ولم يتفرَّد الطبري بما أفاده من أنَّ موردَ المشاورةِ أمورُ الحرب خاصة، بل هو رأيُ جماعةٍ من المفسرين كقتادة والربيع وابن إسحاق والشافعي على ما صرح به القرطبي في تفسيره[٢].

وقد أكَّد ذلك جملةٌ من القرائن، ففي مجمع الزوائد للهيثمي والدر المنثور للسيوطي عن عبد الله بن عمرو، قال: (كتب أبو بكر إلى عمرو بن العاص أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله شاور في الحرب فعليك به)[٣].

وأخيراً: نحن لا نريد أن ننفي مشروعية الاستشارة في غير الحرب لكنّنا نقول بأنَّ مورد الآية هو المشاورة فيها، كما لا نريد نفي حصول الاستشارة في غير أمور الحرب، ولكنها وإنْ حصلت في غير الحرب إلا

(١) الطبري، روح البيان: ج٤، ص٢٠٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج٤، ص٢٥٠.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٥، ص٣١٩؛ السيوطي، الدر المنثور: ج٢، ص٩٠.

أنها نادرة جداً، وحتى في أمور الحرب لم تكن كلّها خاضعة للشورى بل أثبتت الكثير من الوثائق أنَّ النبي صلى الله عليه وآله لم يأخذ بالكثير من آرائهم ولم يكترث ببعض مشاوراتهم حتى في بعض أُمور الحرب، كما حدث ذلك في الحديبية، حين عزم صلى الله عليه وآله على أمرٍ قد أشار عليه عمر بن الخطاب بخلافه فلم يعبأ بقوله ولم يركن لمشورته.

تذييل وتعقيب على الركيزتين:

بالإضافة إلى ما ذكرنا يمكننا أنْ نورد بعض الأمور المهمة التي تسقط الاعتماد على الآيتين وجعلهما أساساً لانبثاق منهج الشورى في الحكم.

الأمر الأول: لا إلزام في الشورى

إنَّ الأمر بالاستشارة في الآيتين لم يكن أمراً إلزامياً، وإنَّما أُمر النبي صلى الله عليه وآله بها؛ لاستمالة قلوب أصحابه وجلب مودتهم وتعليمهم عدم الاستبداد بأمورهم، وإلا فهو صلى الله عليه وآله أتمُّ الخلق رأياً، وأوسعهم علماً، وأرجحهم عقلاً، وهذا ما ذهب إليه الشافعي وغيره.

قال ابن الجوزي ناقلاً قول الشافعي في زاد المسير: (وهذا نظير قوله صلى الله عليه وآله: «البكر تستأمر على نفسها» إنَّما أراد استطابة

نفسها، فإنَّها لو كرهت كان للأب أنْ يزوجها)[١]. فلا إلزام في الأخذ برأيها. وقد أورد كلامه القرطبي في تفسيره[٢] مصرِّحاً بعدم استفادة الوجوب من الآية، وعليه فكيف تؤسس الآيتان مبدأ الشورى في الحكم والحال أنَّهما لم تشرِّعا أمراً إلزامياً؟

مؤيدات القول بعدم الإلزام:

هنالك جملة من الأمور تؤيد ما ذهب إليه الشافعي وابن الجوزي والقرطبي وغيرهم من عدم كون الاستشارة في الآية ملزمة، منها:

(١) إنَّ الله تعالى علَّق وقوع الفعل بعزم النبي صلى الله عليه وآله وقراره دون رأيهم ومشورتهم، فإنْ كان الأمر للوجوب لقال: فإذا أشاروا عليك فاعمل وفق مشورتهم ورأيهم، ولما صحّ أنْ يقول: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ ﴾.

(٢) ممَّا يؤيّد عدم الإلزام قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾[٣]، فهي من أقوى

---

(١) ابن الجوزي، زاد المسير: ج٢، ص٤٦.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج٤، ص٢٤٨.

(٣) سورة الحجرات: الآية ٧.

القرائن الدالة على على عدم الإلزام بأخذ رأي الصحابة، فلا يمكن القول بوجوب قبولِ رأي قومٍ لو أطاعهم النبيُّ صلى الله عليه وآله لوقع في العنت؛ لأنَّه يمنزلة الدعوة للوقوع في العنت في الجملة وهي مستحيلة.

(٣) الروايات الكثيرة الواردة في المقام، والتي تعلل الأمر بالاستشارة للاستنان به من بعده لئلا يستبد القائد والحاكم بالأمور، بل يشاور أصحابه، أي أنَّ ممارسة النبيِّ صلى الله عليه وآله لاستشارة الصحابة؛ لأجل أنْ يكون القادة من بعده أولى بممارستها والرجوع إليها، وهذا ما استنتجه الفخر الرازي في تفسيره وقرره، قائلاً: (ليقتدي به غيرُهُ في المشاورة ويصير سنةً في أُمته)[1]، فهو في الواقع أسلوب تعليمي ومنهج تربوي يبيّن جانباً مهماً من أخلاقيات الحاكم الإسلامي.

(٤) مخالفة النبيّ صلى الله عليه وآله لآرائهم ومشاوراتهم في كثير من الأحيان، كما حدث ذلك في صلح الحديبية عندما أشار عليه عمر ابن الخطاب بعدم عقد الصلح مع المشركين، وقال - كما في رواية البخاري في صحيحه-: (أتيت إلى النبي صلى الله عليه وآله فقلت: ألستَ نبيَّ الله حقاً؟

(١) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: ج٩، ص٦٦.

قال: «بلى».

قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟

قال: «بلى».

قلت: فلم نعطِ الدنية في ديننا؟

إذ قال: «إنّي رسول الله، ولست أعصيه وهو ناصري...»[١].

فقد ردَّ النبي صلى الله عليه وآله استشارته ممَّا كان مدعاة لاستثارة غضبه، كما في رواية النسائي في السنن الكبرى، حيث قال: فرجع وهو متغيظ، فوصل إلى أبي بكر، وقال له ما قال[٢]، وفي رواية أحمد في المسند: (فرجع وهو متغيظ)[٣]، وفي شرح النهج للمعتزلي: (فقام عمر مغضباً وقال: لو أجد أعواناً ما أعطيت الدنية أبداً)[٤].

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٣، ص١٨٢؛ وانظر: المصنف، الصنعاني: ج٥، ص٣٣٩؛ المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي: ج٨، ص٥١٠؛ مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى الموصلي: ج١، ص٣٦٥؛ صحيح ابن حبان، ابن حبان: ج١١، ص٢٢٤؛ المعجم الكبير، الطبراني: ج٦، ص٩٠.

(٢) انظر: النسائي، السنن الكبرى: ج٦، ص٤٦٣.

(٣) مسند أحمد، أحمد بن حنبل: ج٣، ص٤٨٦.

(٤) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي: ج١٢، ص٥٩.

الأمر الثاني: الاستشارة في أمورهم لا أمور الشرع

إنَّ في الآية ما يدلل على أنَّ مورد الشورى هو الأمور المرتبطة بشؤونهم الخاصة ولا تتعدى إلى الأمور المتعلقة بالشارع المقدَّس فإنَّها من شؤون من بيده التشريع وحده، لأنَّ الضمير في { وَأَمْرُهُمْ } يرجع إلى المؤمنين، والمراد به الأمر الذي يرتبط بهم، والقرار الذي يُتخذ من قبلهم لذلك من دون مدخلية الشرع فيه، فالشورى إنَّما هي في الأمور والقرارات التي ترجع إلى المؤمنين وشؤونهم الخاصة والتي لا يوجد للشرع فيها إلزامٌ أو حكمٌ، كما في أُمور معاشهم وحياتهم اليومية وتعاملاتهم الشخصية.

أمّا في حالة ورود الإلزام الشرعي فلا مشورة ولا قرار، قال تعالى: { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً }[1].

وكيف يسع مسلماً أنْ يخطر بباله هذا الفهم الخاطئ سيَّما مع قول الله سبحانه: { وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ }[2].

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

(٢) سورة الحجرات: الآية ٧.

وهـذا مـا أكَّدتـه كلمـاتُ جملـةٍ مـن مفـسريهم وعلمـائهم، يقـول الشوكاني في فتح القدير: (المراد هنا [أي في أمر المشاورة] المشاورة في غير الأمور التي يرد بها الشرع)[١]، وقال ابن حزم في الإحكام: (قد صحَّ أنَّه لم يأمره الله تعالى قط بمشورتهم في شيء من الدين سيما مع قوله تعالى: { إِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى الله })[٢].

وبـذلك يثبـت أنَّ الآيـة خاليـة مـن الدلالـة علـى قبـول رأيهـم ومشورتهم أصلاً، بل هي صريحة بإيكال الأمر إلى الـنبي صـلى الله عليـه وآله فيما يعزم عليه ويتخذه مما يراه مناسباً، حتى وإن أجمعـوا بالمشورة على خلافه.

الأمر الثالث: دلالة الآية على شورى الحاكم

إنَّ قولــه تعــالى: { وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ } [٣] ظــاهر في كــون استحباب المشورة في حال كون المستشير حاكماً ووالياً، وهذا ما يعبَّر عنه بشورى الحاكم والقائد، فإنَّ على الحاكم والقائد أنْ يستشير أصحابه في هذا الحال، وهذا لا يعني أبداً أنْ يكون الحكم نفسه شورائياً أو انتخابياً.

(١) الشوكاني، فتح القدير: ج ١، ص٣٩٣. وما بين العضادتين منا للتوضيح.

(٢) ابن حزم، الإحكام: ج٦، ص٧٧٠.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

الأمر الرابع: إناطة الحسم بيد النبي صلى اللّه عليه وآله

إنَّ الآية جعلت قرار الحسم النهائي موكولاً إلى شخص المستشير، وهو حينئذٍ ربَّما وافق رأي الأكثرية وربّما خالفه، كما هو نصُّ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[(١)]، وليس في الآية إلزام برأي الأكثرية، بل ولا برأي الكل ولو حصل إجماعهم على رأي واحد، وقد حدث نظير ذلك في غزوة أُحد عند ما أشاروا على النبي صلى الله عليه وآله بالبقاء في المدينة وقد عزم النبيُّ صلى الله عليه وآله على التوجّه إلى أُحد، ولبس لامة الحرب، فأشاروا عليه بالبقاء، فلم يَمل إلى رأيهم، ولم يصغ لمشورتهم، ولم يسمع كلامهم، بل قال صلى الله عليه وآله: «لا ينبغي لنبيٍ يلبس لامته فيضعها حتى يحكم اللّه»[(٢)].

سر انبثاق منهج الشورى

ثمّة حقيقة مرَّة يخشى البعض من التفوه بها؛ لأنَّها تفتح على أتباع المنهج الشورائي[(٣)] ثغرات لا تُسد وإشكالات لا تُرد، ولا يمكن توجيهها

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٨، ص١٦٢.

(٣) لا يخفى على القارئ اللبيب أنَّ التعبير بالمنهج الشورائي فيه نوع من المسامحة، إذ لا ←

بحال من الأحوال، وهي لماذا اختار الخليفة الثاني الشورى واعتبرها منهجاً لنظام الحكم بعده؟ وما هي الأحداث التي أفرزت هذه الفكرة المستحدثة؟ وهل أنّها كانت شورى حقيقية أم صوريّة لتمرير المآرب وتحقيق المطالب وإقصاء الحق عن علي بن أبي طالب عليه السلام؟

إنَّ التدبر في التراث الحديثي عند أهل السنة جدير بأنْ يوصلنا إلى اكتشاف سرٍّ يفسر لنا الغموض الذي يكتنف نشوء فكرة الشورى والإصرار على جعلها منهجاً للخلافة بعد الخليفة الثاني، ومن تلك الرويات ما أخرجه البخاري، وأحمد بن حنبل، والنسائي، والهيثمي، وغيرهم عن ابن عباس قال: - في حديثٍ طويلٍ نقتطف منه موضع الحاجة - كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين، منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجّة حجَّها، إذ رجع إليَّ عبد الرحمن فقال: لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين [أي عمر] اليوم فقال: يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان، يقول: لو قد مات عمر بايعت فلاناً، فو الله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمَّت.

→ يوجد أساسٌ رصين وركيزة صالحةٌ يمكن أن يُعتمد عليها لجعل الشورى منهجاً للحكم في الإسلام، فإنَّ أتباع هذه النظرية عاجزون عن استفادها من أساس متين ومنبع رصين، فالتسمية بأتباع المنهج الشورائي مبنية على التسامح كما هو واضح.

فغضب عمر ثم قال: إنّي إن شاء الله لقائم هذه العشية في الناس فمحذّرهم هؤلاء...

قال ابن عباس: فقدمنا المدينة في عقب ذي الحجة... فخطب عمر، فكان ممَّا قال: (إنّه قد بلغني أنَّ قائلاً منكم يقول: والله لو مات عمر بايعت فلاناً فلا يغترنَّ امرؤٌ أنْ يقول: إنَّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتّمت، ألا وإنَّها كانت كذلك، ولكن وقى الله شرَّها... فمن بايع رجلاً من غير مشورةٍ من المسلمين فلا يبايع هو والذي بايعه تغرةً أنْ يقتلا)(١).

وقد أحجم أغلب المحدثين من أهل السنة عن بيان هذا اللغز المحيِّر، ورجحوا السكوت ولم يخوضوا في إيضاح تلك القضية المهمة التي شكَّلت منعطفاً كبيراً في تغيير منهج الحكم في الإسلام.

فمن هو فلان القائل: (لو مات عمر لبايعت فلاناً)؟ ولماذ أحجم القوم عن ذكره؟ ومن فلان الآخر الذي تُراد البيعة له؟ ولماذا عمدوا إلى إخفائه؟ ولماذا يصرُّ فلانٌ أنْ يبايع فلاناً دون غيره من الناس؟ وما هي المؤهلات والمرجحات التي يحملها؟ ولماذا عمد الخليفة عمر في الإسراع لسد الباب عليه؟ وماهو سببُ تلك الحساسية المفرطة تجاه هذين الشخصين؟

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢، ص١٤٦؛ أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١، ص٥٥؛ النسائي، السنن الكبرى: ج٤، ص٢٧٤؛ الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٦، ص٥.

إنَّ معرفة مثل هذه الأحازير والألغاز حريٌّ بأنْ يساعدنا في الوصول إلى الحقائق ومعرفة السر وراء نشوء نظرية الشورى الصورية.

ولقد تحمَّل ابن حجر العسقلاني عناء البحث عن هاتين الشخصيتين، وبذل جهداً مضنياً للوقوف على هذا السر المكتوم، فوقف على ما فيه فكُّ اللغز، وتوصل إلى ما فيه إيضاح الرمز، فقال في مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري، وهو بصدد معرفة هذين الاسمين:

(وجدته في الأنساب للبلاذري بإسنادٍ قويّ من رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري بالإسناد المذكور في الأصل ولفظه: (قال عمر بلغني أنَّ الزبير قال: لو قد مات عمر لبايعنا علياً...))[١].

وبناءً على ذلك فالذي يظهر أنَّ الخلافة القائمة إنَّما افتعلت منهج الشورى بهدف سدِّ الطريق على عليٍّ عليه السلام والحيلولة بينه وبين حقّه المشروع في الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله.

ولعل قائلاً يقول: ماذا يضر الخلافة القائمة لو بويع عليٌّ عليه السلام بالخلافة؟

أقول: إنَّ الخلافة كانت قد عزمت على تنصيب عثمان بن عفان

---

(١) مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني: ص٣٣٧؛ وراجع أنساب الأشراف، البلاذري: ج١، ص٥٨١.

منذ أمدٍ بعيد، واعتمدت استراتيجيةً دقيقة، قد خُطط لها بإحكام، تهدف إلى إقصاء علي عليه السلام وإبعاده عن حقّه المشروع ضمن تلك الاستراتيجية الدقيقة والمحكمة.

وليس هذا مجرد فريةٍ أو قولٍ بلا دليلٍ، فقد صرَّح به جهابذة أهل السنة وعلماؤهم، وممن روى ذلك: ابنُ حبان في صحيحه بأكثر من طريق والحافظ ابن عساكر، عن حذيفة قال: (قلت لعمر بالموقف من الخليفة بعدك؟ قال: عثمان)[1].

وفي موطنٍ آخر، ومناسبةٍ أخرى، وفي المدينة تحديداً، على ما رواه المتقي الهندي عن حذيفة قال: (قيل لعمر بن الخطاب وهو بالمدينة: يا أمير المؤمنين، من الخليفة بعدك؟ قال: عثمان بن عفان)[2].

وهذا ما أشرنا إليه في تعبيرنا أنَّ الشورى كانت مناورة صورية؛ لأنَّ الأمر قد حُسم سابقاً، وأنَّ جميع الخطى كانت محسوبةً، ونتائجها معلومة، وأن الذي حدث لعبة لها غايات محددة، ومن أبرز غاياتها:

١ـ التمويه على العامة وإسكاتها.

٢ـ تغطية المؤامرة بغطاء الشرعية.

---

(١) ابن حبان، الثقات: ج٨، ص٦٧؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٣٩، ص١٨٨.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال: ج٥، ص٧٣٦.

٣ـ سرقة الحق المشروع تحت غطاء الدين.

وإلى هنا قد عرفتَ أيها القارئ الحصيف أنَّ الغاية من وراء انبثاق الشورى جملة من الدوافع السياسية المحضة، وأما مرحلة التنظير الفاشلة فقد جاءت متأخرة عن ذلك بكثير.

ومما يؤسف له أنَّ المنظرين تمسكوا بكل قشّة، وأوردوا الغث والسمين في سبيل إضفاء المقبولية والشرعية على الشورى، حتى جاءوا بمبالغات يستحي القلم من تدوينها وتسطيرها، فنسبوا المشورة إلى الخالق تعالى عن ذلك علواً كبيراً، ذهب إلى ذلك الطبري في تفسيره وتاريخه، وابن كثير، وابن أبي حاتم الرازي، قالوا: (قال قتادة قوله: **{ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً }** [1] **فاستشار الملائكة في خلق آدم،** فقالوا: أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء؟)[2]، ونُسب هذا الرأي إلى السّدي أيضاً[3].

---

(١) سورة البقرة: الآية٣٠.

(٢) الطبري، روح البيان: ج١، ص٢٩٥؛ وتاريخ الأمم والملوك: ج١، ص٦٨؛ ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج١، ص٧٥؛ ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن العظيم: ج١، ص٧٦.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج١، ص٧٣؛ ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن العظيم: ج١، ص٧٦.

خلاصة

إلى هنا تبيّن - بكل وضوح - بطلان منهج الشورى في الحكم، ولم يتبقَ إلا نظرية النص التي أرسى دعائمها النبيُّ صلى الله عليه وآله في بداية دعوته، وأصَّلها وأكَّدها طيلة فترة نبوته، ونظراً لوضوح ذلك وشيوعه في الآفاق حاول البعض من أتباع المذاهب الأخرى خلط الأوراق فادَّعى النص على أبي بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

وسنبين بطلان القول بالنص عليه قبل الدخول في البحث عن حديث المنزلة الذي يمثل واحداً من عشرات الأدلة القاطعة والنصوص الصريحة في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

المبحث الثالث: بطلان دعوى النص على أبي بكر

طفحت المصنفات السنية بمجموعة من الروايات المصرِّحة بعدم وجود نصٍّ على أبي بكر أو عمر، وإنَّ دعوى النص عليهما مجازفة لا يعضدها دليل، ولا يقوم عليها برهان، ونحن نقتصر على إيراد بعض الوثائق التي تنفي النص عنهما بشكل قاطع تجنباً للملل والإطالة:

١. اعتراف أبي بكر بعدم النص

روى ابن عساكر في تاريخ دمشق عن أبي بكر قوله: (وددت أنَّي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله لمن هذا الأمر بعده، فلا ينازعه أحد، ووددت أنَّي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله هل للأنصار فيه شيء؟)[١].

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٣٠، ص٤١٨.

وإقرار أبي بكر بعدم علمه بالنص من أقوى الحجج الدامغة على نفي النص عنه، فكيف يُعقل أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد نصَّ عليه وهو لا يعلم بذلك؟ وكيف يتمنّى لو أنَّه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن النص؟

علماً أنَّ المصادر السنية حافلة بالعديد من اعترافات أبي بكر بانتفاء النصّ عنه، وليس ما ذكرنا وحيداً في هذا الباب، فقد روى ابن عساكر والطبري، عنه أنَّه قال: (وددت أنَّي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله لمن هذا الأمر؟ فلا ينازعه أحد، ووددت أنَّي كنت سألته هل للأنصار في هذا الأمر نصيب؟)[1].

وأدرج ابن قتيبة الدينوري عدمَ النص عليه في ضمن الأمور التي تمنَّى أبو بكر لو أنَّه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عنها لعدم علمه بها[2]، ومع هذا فلا يمكن للعاقل أن يتفوَّه بوجود نص على أبي بكر وهو ينفيه عن نفسه نفياً قاطعاً.

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٣٠، ص٤٢٠؛ الطبري، تاريخ الطبري: ج٢، ص٦٢٠.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ج١، ص٢٤.

٢. إقرار عمر بن الخطاب بعدم النص

على الرغم من كون عمر بن الخطاب من أشد المتحمسين والمدافعين عن خلافة أبي بكر إلا أنه لم يدع وجود نص على صاحبه، بل على العكس من ذلك تماماً فقد سجَّلت المصادر السنية مجموعة من إقرارات الصريحة والتي تنفي النص عنهما بشكل قاطع، فقد أخرج ابن عبد البر والحاكم النيسابوري، بسند صحيح على شرط الشيخين، عن عمر قال: (لأن أكون سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن ثلاث، أحبُّ إليَّ من حمر النعم: من الخليفة بعده؟ وعن قوم أقروا بالزكاة ولم يؤدوها، أيحلُّ لنا قتالهم، وعن الكلالة)[1].

وأخرج الطيالسي نظير هذه الرواية، ونصُّ ما رواه: (قال عمر: ثلاث لأن أكون سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عنها أحبُّ إليَّ من أنْ يكون لي حمر النعم، الخلافة، والكلالة، والربا)[2].

وقد تلقّى العلماء هذا الروايات بالقبول، ولم ينكروا جهل عمر

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد: ج٤، ص٢٣٣؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٢، ص٣٠٣. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ونقل المتقي الهندي في كنز العمال: ج١١، ص٢٤ قريباً منه جداً مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) سليمان بن داود الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي: ص١٢.

بوجود نص فيه أو في صاحبه، فهذا ابن كثير ينقل مجموع الروايات المصرحة بنفي النص عنهما، والتي أخرجها الحاكم النيسابوري، مؤكداً صحتها على شرط الشيخين[١].

ولذا لمّا (قيل لعمر: ألا تستخلف، قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله)[٢]، وهو ينفي أيَّ وجودٍ للنص، ولو كان للنص على أبي بكر رائحة لذكره.

ولم يكتف الخليفة الثاني بالإقرار بعدم وجود النص بل راح يصرِّح بأنَّ خلافة أبي بكر تفتقر لأبسط المقومات الشرعية، فيقول كما روى الشهرستاني والباقلاني وابن أبي الحديد: (ألا إنَّ بيعة أبي بكر كانت فلتة، وقى الله المسلمين شرَّها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه)[٣]، فأيُّ فسادٍ

(١) راجع: ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج١، ص٦٠٨. فقد نقل مجموعة من الروايات النافية للنص على الشيخين معترفاً بصحتها على شرط البخاري ومسلم.

(٢) محمد حياة الأنصاري، المنتخب من الصحاح الستة: ص٩٤.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل: ج١، ص٢٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٢، ص٢٦؛ الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: ص٤٩٥؛ التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام: ج٢، ص٢٩٣؛ عبد الرحمن أحمد البكري، من حياة الخليفة عمر بن الخطاب: ص٣٣٣.

كفساد خلافة الأول، حتى يأمر عمر بقتل من عاد لمثلها؟

وقد أشرنا في البحوث السابقة إلى أنَّه لا يريد بذلك إلا سدّ الباب على علي عليه السلام، وقد اعترف غير مرَّة بعزم النبيِّ صلى الله عليه وآله على تنصيبه من بعده، مقرّاً بأنه سعى جاهداً بكل ما أوتي من قوّة وحنكة ودهاء، ليحول بين النبيِّ صلى الله عليه وآله وبين تنصيبه، كما نُقل ذلك في جملة من المصادر السنية ففي شرح نهج البلاغة قال أورد قوله وتصريحه: (ولقد أراد في مرضه أنْ يصرّح باسمه فمنعت من ذلك)[١].

وليس ذلك من الأسرار المخفية، فقد كان عمر يصرِّح علانية بأنَّه وصاحبه بذلا جهداً حثيثاً في سبيل إجهاض مشروع النص على علي عليه السلام، فقد روى ابن أبي الحديد وهو بصدد كشف خيوط تلك

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٢، ص٢١. وقال: ذكر هذا الخبر أحمد بن أبي طاهر صاحب كتاب تاريخ بغداد في كتابه مسنداً.

وذلك إشارة إلى ما جرى في رزية الخميس حين طلب النبي صلى الله عليه وآله كتفاً ودواة ليكتب لأمته كتاباً لن يضلوا بعده، فمنع عمر بن الخطاب من ذلك، وتنازع الصحابة فيما بينهم، منهم من يريد إنفاذ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله ومنهم من يمنع منه كعمر ومن هم على رأيه، فقال عمر: إنَّ النبي ليهجر، فأخرجهم النبي صلى الله عليه وآله من عنده ولم يكتب لهم كتابه ووصيته.

المؤامرة الكبيرة: (قال [عمر لابن عباس]: إنَّ قومكم كرهوا أنْ يجتمع لكم النبوة والخلافة، فتذهبوا في السماء شمخاً وبذخاً، ولعلَّكم تقولون إنَّ أبا بكر أولٌّ من آخَّركم، أما إنَّه لم يقصد ذلك، ولكن حضر أمرٌ لم يكن بحضرته أحزم ممَّا فعل، ولولا رأيُ أبي بكر فيه لجعل لكم من الأمر نصيباً، ولو فعل ما هنأكم مع قومكم، إنَّهم ينظرون إليكم نظر الثور إلى جازره)[١].

وروى ذلك الطبري موجزاً[٢] كما هي عادته في نقل الأحداث المهمة، ولكن ابن الأثير أورد النصَّ كاملاً، بما يشتمل على كثير من الحقائق الغامضة والأسرار المخفية، قال: (فقال [عمر بن الخطاب]: يا ابن عباس أتدري ما منع قومَكم منكم بعد محمد صلى الله عليه وآله؟

فكرهت أنْ أجيبه فقلت: إنْ لم أكن أدري، فإنَّ أمير المؤمنين يدريني.

فقال عمر: كرهوا أنْ يجمعوا لكم النبوة والخلافة فتبجحوا على قومكم بجحاً بجحاً، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت.

فقلت: يا أمير المؤمنين، إنْ تأذن لي في الكلام، وتمط عني الغضب، تكلمت. قال: تكلّم.

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٢، ص٩.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج٣، ص٢٨٨.

قلت: أما قولك يا أمير المؤمنين: اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت: فلو أنَّ قريشاً اختارت لأنفسها [ما] اختار الله لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود.

وأما قولك: إنَّهم أبوا أنْ تكون لنا النبوة والخلافة فإنَّ الله عزَّ وجل وصف قوماً بالكراهة، فقال: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [1].

فقال عمر: هيهات والله يا بن عباس، قد كانت تبلغني عنك أشياء كنت أكره أنْ أقرّك عليها لتزيل منزلتك مني...)[2].

فكلام عمر صريح بوجود جهود مكثفة قد بُذلت من أجل أنْ لا تجتمع النبوة والخلافة في البيت الهاشمي، كما أنَّ في كلام ابن عباس تركيزاً وتأكيداً على وجود النص الإلهي وأنَّ الله سبحانه قد اختار ذلك للأمة، وأنَّ مَنْ منع ذلك وحال دونه داخل تحت قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ .

ولايخفي عليك أيها القارئ اللبيب أنَّ هذه الوثائق كما أنها تنفي النص عن الشيخين فهي تثبته لعلي أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) سورة محمد: الآية ٩.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٣، ص٦٣ - ٦٤.

٣. حديث عائشة بنت أبي بكر

روى أحمد بن حنبل في مسنده والطبراني في معجمه الأوسط عن ابن أبي مليكة عنها قالت: (قبض رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يستخلف أحداً ولو كان مستخلفاً أحداً لاستخلف أبا بكر أو عمر)[١]. وأخرجه الحاكم في المستدرك مع اختلاف يسير بالألفاظ، مصرِّحاً بصحته على شرط الشيخين[٢].

وفي هذا النقل الذي حفلت به المجامع الحديثية المعتبرة عند أهل السنة، دليلٌ على عدم وجود إشارةٍ من النبي صلى الله عليه وآله على أبي بكر، ممّا يمكن أنْ يُتمسك بها كنصٍّ على خلافته، وقد تأكّد لنا أنَّ عائشة من أشدَّ النافين لوجود النص على أحد؛ أبي بكر فمن سواه.

وأعتقد أنَّ الذي دفعها على الإصرار على نفي النص بصورة مطلقة أنها تروم سد الطريق على علي عليه السلام، وإلا فهي تعلم على نحو القطع واليقين بأنَّ النبي صلى الله عليه وآله نصَّ عليه عليه

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦، ص٦٣؛ الطبراني، المعجم الأوسط: ج٧، ص١٢٥ - ١٢٦؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٣٠، ص٢٧٠.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣، ص٧٨؛ وانظر: إسحاق بن راهويه، مسند ابن راهويه: ج٣، ص٦٦٠.

السلام بحضرتها، وقد أقرَّت بذلك، فقد (روى محمد بن محمد بن جميل، قال: حدثنا جرير، عن الأعمش عن أبي الأضحى عن مسروق، عن عائشة، أنَّها قالت: يا رسول الله، من الخليفة من بعدك؟

قال: «خاصف النعل».

قالت: من خاصف النعل؟

قال: «انظري»، فنظرت، فإذا علي بن أبي طالب عليه السلام».

قالت: يا رسول الله، ذاك علي بن أبي طالب - عليه السلام -، قال: «هو ذاك»[(١)].

ولا يخفى أننا نسجِّل إقرارها في نفي النصِّ على أبيها، ونردُّ قولَها في نفي النص على أمير المؤمنين عليه السلام لأنَّها من أشد أقطاب التيار القرشي المناهض لعلي بن أبي طالب عليه السلام، أو قل للبيت الهاشمي.

٤. شهادة عبد الله بن مسعود

أورد الطبراني والهيثمي عن عبد الله بن مسعود قوله: (قلت: يا رسول الله، ألا تستخلف أبا بكر، فأعرض عني، فرأيت أنَّه لم يوافقه، فقلت: يا رسول الله، ألا تستخلف عمرَ، فأعرض عني، فرأيت أنَّه لم

(١) محمد بن جرير الطبري، المسترشد: ص٦٢٢.

يوافقه، فقلت: يا رسول الله، ألا تستخلف عليّاً - عليه السلام -، قال: «ذاك والذي لا إله إلا هو، إنْ بايعتموه وأطعتموه أدخلكم الجنة أكتعين»)[١]. وهذا من الوثائق المهمة النافية لوجود النص على أبي بكر بل المصرِّحة بعدمه.

٥. حديث معاوية بن أبي سفيان

روى ابن مزاحم المنقري وابن أبي الحديد المعتزلي كتاب معاوية بن أبي سفيان إلى محمد بن أبي بكر، وفيه: (من معاوية بن أبي سفيان، إلى الزاري على أبيه محمد بن أبي بكر... فقد أتاني كتابك، تذكر فيه ما الله أهله في قدرته وسلطانه، وما اصطفى به نبيه، مع كلام ألفته ووضعته، لرأيك فيه تضعيف، ولأبيك فيه تعنيف، ذكرت حقَّ ابن أبي طالب وقديم سابقته، وقرابته من نبي الله ونصرته له، ومواساته إياه، في كل خوف وهول... فقد كنَّا وأبوك معنا في حياة نبينا، نرى حقَّ ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضلَه مبرزاً علينا... **فكان أبوك وفاروقه، أوَّل من ابتزَّه وخالفه، على ذلك اتَّفقا واتَّسقا،** ثم دعواه إلى أنفسهما فأبطأ

---

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٨، ص٣١٤ - ٣١٥؛ الطبراني، المعجم الكبير: ج١٠، ص٦٧.

عنهما، وتلكأ عليهما، فهمّا به الهموم، وأرادا به العظيم... **ثم أقاما بعدهما ثالثهما عثمان بن عفان**، يهتدي بهديهما، ويسير بسيرهما... **أبوك مهَّدَ له مهاده**، وبنى ملكه وشاده، فإنْ يكن ما نحن فيه صواباً فأبوك أوّله، وإنْ يكن جوراً فأبوك أسّه ونحن شركاؤه، فبهديه أخذنا، وبفعله اقتدينا، رأينا أباك فعل ما فعل، فاحتذينا مثاله، واقتدينا بفعاله، فعب أباك بما بدا لك، أو دع)[١].

وهذه الوثيقة التاريخية تشتمل على جملة من الحقائق المهمة التي تتعلّق بالبحث عن الإمامة، منها: وجود مؤامرة كبيرة يدبّرها الحزب القرشي لإقصاء أهل البيت عليهم السلام عن حقّهم المشروع في الخلافة، كما ألمحنا إلى ذلك في السطور الماضية.

ومنها: نفيُ النصِّ عن أبي بكر وعمر، وهو ما أردنا بيانه.

ومنها: أنَّ الذي أوصل عثمان إلى دفَّة الحكم أنَّما هو أبو بكر وعمر.

وغيرها من الحقائق المهمة، والتي يجدها المتدبر في طيات الكتاب.

---

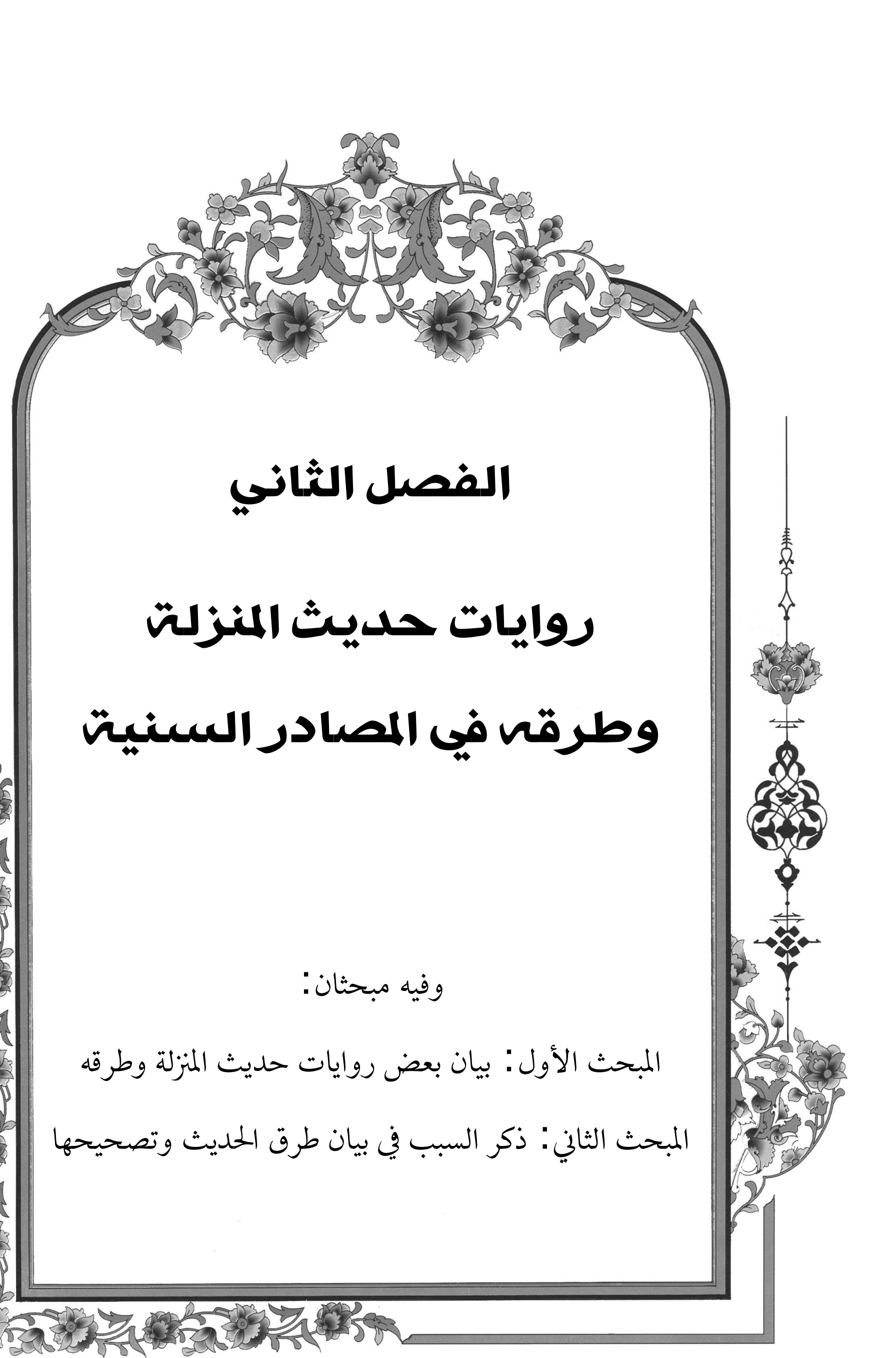
(١) ابن مزاحم المنقري، وقعة صفين: ص١١٩ - ١٢١؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٣، ص١٨٩ - ١٩٠.

خلاصة الفصل الأول

انتهينا إلى هنا إلى بيان المراد من الإمامة والخلافة ثم أشرنا إلى وجود منهجين في الحكم، وهما منهج الشورى ومنهج النص[١]، وقد فرغنا من بطلان منهج الشورى في الحكم ولم يتبق إلا منهج النص الذي يقول به الشيعة الإمامية، وقبل الانتقال إلى بيان النص على إمامة علي عليه السلام أبطلنا النص المدَّعى على خلافة أبي بكر.

---

(١) أما منهج القهر والغلبة التي يقول بها أهل السنة من أجل تصحيح خلافة أغلب خلفائهم الذين استولوا على الأمة بالقهر والغلبة وبالسيف والدم فلم نتعرّض لهما لبداهة بطلانهما.



الفصل الثاني

روايات حديث المنزلة وطرقه في المصادر السنية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بيان بعض روايات حديث المنزلة وطرقه

المبحث الثاني: ذكر السبب في بيان طرق الحديث وتصحيحها

المدخل

يعدُّ حديث المنزلة الشريف - وهو قول رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبي بعدي» - واحداً من عشرات الآيات والأحاديث التي يستدلُّ بها الشيعة على إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ووجوب طاعته، وكونه الخليفة المنصوص عليه من قبل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، وقد أكثر الشيعةُ في الكلامِ عن هذا الحديث، وجاءوا بمصنفاتٍ أنيقة، تشفي غليلَ الباحثِ عن الحقيقة، ولكننا سوف نحاول بهذه العجالة أنْ نسلك منهجاً جديداً في البحث عن العقائد، معتمدين فيه على استعراضِ وتحليلِ ما ورد في المصادر السنية ممَّا يتعلَّق بحديث المنزلة؛ لإثباتِ إمامةِ أميرِ المؤمنين عليه السلام من خلال الاعتماد على المصادر والآراء السنية نفسها؛ لما عرفت من أنَّ ذلك أبلغ في الرَّدِّ، وأقوى في

ميدان الاحتجاج والخصام، فنقول - وبالاتكال على الله سبحانه ـ:

هذا الحديث الشريف من الأحاديث التي تحظى بدرجةٍ عاليةٍ من القبول عند أبناء السنة؛ لوروده في أمَّهات الصّحاح السنية، وبطرق متعددة، نصَّ أهلُ العلم منهم على صحَّتها، بل على تواترها، حتى أصبح القولُ بصحَّته وتواتره من الأمور المفروغة، ولعل هذه الدعوى لا ترقى إلى رتبة القبول عند القارئ اللبيب إلا أن تكون مدعومة بالأدلة القاطعة والبراهين الواضحة والوثائق القاطعة، لذا نرى لزاماً علينا أنْ نستعرض رواياته في المصادر السنية، ونشير على نحو الإجمال إلى أسانيدها، مع إيراد كلمات علماء السنة بشأنها، ليرى القارئ متانة الأدلة وقوة الحجة التي يعتمد عليه الشيعة الإمامية - أعلى الله كلمتهم - في إثبات إمامة أئمتهم عليهم السلام.

المبحث الأول: بيان بعض روايات حديث المنزلة وطرقه

أخرج أصحابُ الصحاحِ والمسانيدِ السنيةِ حديثَ المنزلةِ بطرقٍ كثيرةٍ وألفاظٍ عديدة، نشير إلى بعض تلك الطرق والأسانيد إشارةً مقتضبةً، مقتصرين على ما فيه الكفاية والبغية:

١. حديث سعد بن أبي وقاص

رُوي حديثُ المنزلة عن سعدِ بنِ أبي وقاص بعدَّةِ طرق، من أصحِّها إسناداً:

الطريق الأول: طريق إبراهيم عن سعد

أخرجه البخاري[1] ومسلم في الصحيحين، وابنُ ماجة في سننه،

(١) البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ ق)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الجعفي (أبو عبد الله) محدّث حافظ، فقيه، مؤرخ. ولد ١٣ ليلة خلت من شوال، وتوفي ليلة عيد الفطر، ودفن بخرتنك. من تصانيفه الكثيرة: الجامع الصحيح،

وابنُ عساكر في تاريخ دمشق، من طريق شعبة، عن سعد، قال: سمعت إبراهيمَ بنَ سعد، عن أبيه، قال: - واللفظ للبخاري ـ: (قال النبيُّ صلى الله عليه وآله لعلي: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»)[١].

والحديث لا يحتاج إلى البحث عن وثاقة رجاله وإثبات صحَّته وفق المباني السنيَّة؛ لوروده في الصحيحين، وقد أجمع أهلُ السنة على صحَّة ما فيهما، واعتبار رواياته كلّها قطعية[٢].

التاريخ الكبير، وخلق أفعال العباد. (سير النبلاء، الذهبي: ج٨، ص٢٣٤ - ٢٥٤، المنهج الأحمد: ص٥٩ - ٦٠؛ الفهرست، ابن النديم: ج١، ص٢٣٠؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ج٢، ص٤ - ٣٤؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: ج١: ص٥٧٦ - ٥٧٧؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير: ج٧، ص٧٩؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج٢، ص١٢٢ - ١٢٤؛ طبقات الشافعية، السبكي: ج٢، ص٢ - ١٩؛ مرآة الجنان، اليافعي: ج٢، ص١٦٧ - ١٦٩، الوافي بالوفيات، الصفدي: ج٢، ص٢٠٦ - ٢٠٩).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٤، ص٢٠٩؛ مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧، ص١٢١؛ محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة: ج١، ص ٤٢ - ٤٣، ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٥٨.

(٢) انظر: النووي، شرح مسلم: ج١، ص٢٠؛ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١، ص٤٤٥؛ محمد حياة الأنصاري، المنتخب من الصحاح الستة: ص٥.

الطريق الثاني: طريق مصعب عن سعد

أخرج البخاري ومسلم[١] في الصحيحين، وابنُ حجر في تغليق التعليق، والمقريزي في إمتاع الأسماع، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة، عن شعبة، عن الحكم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه - واللفظ للبخاري ــ: (إنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: «أتخلفني في الصبيان والنساء؟»، قال: «ألا ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنَّه ليس نبيٌّ بعدي»)[٢]، والحديث كسابقه من الأحاديث الصحيحة القطعية.

---

(١) مسلم بن الحجاج (٢٠٦ - ٢٦١ ق): مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري، النيسابوري (أبو الحسين) محدّث، حافظ. رحل إلى الحجاز والعراق والشام، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن مسلمة وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة، فروى عنه أهلها، وروى عنه الترمذي، وتوفي بنيسابور لخمس بقين من رجب. من تصانيفه: الجامع الصحيح، الكُنى والأسماء. (سير النبلاء، الذهبي: ج٨، ص٢٧٥ - ٢٨٠؛ المنهج الأحمد: ص٦٤ - ٦٥؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: ج٢٤، ص١٤٥ - ١٤٧؛ تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ج١٣، ص١٠٠ - ١٠٤؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: ج٢، ص١١٩ - ١٢٠؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير: ج٧، ص٩٥؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: ج٣، ص٣٣؛ مرآة الجنان، اليافعي: ج٢، ص١٧٤ - ١٧٥، المختصر من أخبار البشر، أبو الفداء: ج٢، ص٥٤؛ شذرات الذهب، ابن العماد: ج٢، ص١٤٤ - ١٤٥).

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٥، ص١٢٩؛ مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ←

الطريق الثالث: طريق عامر عن سعد

أخرج مسلم في صحيحه بإسناده عن سعيد بن المسيب عن عامر ابن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: (قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي»، قال سعيد: فأحببت أنْ أشافه بها سعداً، فلقيتُ سعداً، فحدَّثته بما حدَّثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلا فاستكَّتا)[1].

وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه، والنسائي[2] في خصائص أمير

ج٧، ص١٢٠، ابن حجر، تغليق التعليق: ج٤، ص١٦١؛ المقريزي، إمتاع الأسماع: ج٣، ص٣٣٧؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج١، ص١٥٦.

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧، ص١٢٠؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص٧٩؛ أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج٢، ص٨٧؛ الموفق الخوارزمي، المناقب: ص١٣٣؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٤٣؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج٤، ص٢٧.

(٢) أحمد النسائي (٢١٥ - ٣٠٣ ق): أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النسائي (أبو عبد الرحمن) محدّث، حافظ. ولد سنة خمس عشرة ومائتين، ورحل إلى نيسابور، والعراق، والشام، ومصر، والحجاز، والجزيرة، وتوفي بمكة في شعبان. من تصانيفه: السنن الكبرى والصغرى. الخصائص في فضل علي بن أبي طالب وأهل البيت، كتاب الضعفاء والمتروكين. (سير النبلاء، الذهبي: ج٩، ص١٧٠ - ١٧٣؛

المؤمنين عليه السلام، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، والخوارزمي في المناقب، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق، وابنُ الأثير في أسد الغابة، من طريق بكير بن مسمار، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمَرَ معاويةُ بنُ أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أنْ تسبَّ أبا التُّراب[1]؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً، قالهنَّ له رسولُ الله صلى الله عليه وآله فلن أسبّه، لأنّ تكون لي واحدةٌ منهنَّ أحبَّ إليَّ من حُمر النّعم؛ سمعتُ

الوافي بالوفيات، الصفدي: ج٦، ص٩ - ١٠؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: ج١، ص٢٥ - ٢٦؛ البداية والنهاية، ابن كثير: ج١١، ص١٢٣ - ١٢٤؛ مرآة الجنان، اليافعي: ج٢، ص٢٤٠ - ٢٤١؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج٢، ص٢٤١ - ٢٤٣؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: ج٣، ص١٨٨؛ المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء: ج٢، ص٧٢؛ طبقات الشافعية، السبكي: ج٢، ص٨٣ - ٨٤).

(١) أبو تراب: هي كنية علي عليه السلام كنَّاه بها رسول الله صلى الله عليه وآله، وكانت من أحبِّ ألقابه إليه، وكان الأمويون يعيرونه بها، قال الأميني رحمه الله في الغدير: ج٦، ص٣٣٨: «قال الشيخ علاء الدين السكتواري في محاضرة الأوائل: ص١١٣: «أول من كنّي بأبي تراب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كنّاه به رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم حين وجده راقداً وعلى جنبه التراب، فقال له ملاطفاً: «قم، يا أبا تراب». فكان أحبّ ألقابه، وكان بعد ذلك له كرامة ببركة النفس المحمدي كان التراب يحدِّثه بما يجري عليه إلى يوم القيامة وبما جرى، فافهم سراً جليّاً».

رسولَ الله صلى الله عليه وآله يقول له - [وقد] خلَّفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسولَ الله خلَّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبوة بعدي...»[1].

وأخرجه الترمذي[2] في صحيحه، ثم أعقبه بقوله: (هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه)[3].

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧، ص١٢٠، البري، الجوهرة: ص٦٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧، ص٣٧٦؛ الموفق الخوارزمي، المناقب: ص١٠٨؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج١، ص١٦١.

(٢) الترمذي (٢١٠ - ٢٧٩ ق): محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي، الضرير، البوغي، الترمذي (أبو عيسى) محدِّث، حافظ، مؤرِّخ، فقيه. ولد في حدود سنة ٢١٠ هـ، وتتلمذ لمحمد بن إسماعيل البخاري، توفي بترمذ في ١٣ رجب. من تصانيفه: الجامع الصحيح، الشمائل في شمائل النبي صلى الله عليه وآله، العلل في الحديث. (الفهرست، ابن النديم: ج١: ص٢٣٣؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج٢، ص١٨٧ - ١٨٨؛ البداية والنهاية، ابن كثير: ج١١، ص٦٦ - ٦٧؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: ج٤، ص٢٩٤ - ٢٩٦؛ مرآة الجنان، اليافعي: ج٢، ص١٩٣؛ المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء: ج٢، ص٥٩؛ شذرات الذهب، ابن العماد: ج٢، ص١٧٤ - ١٧٥).

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥، ص٣٠١ - ٣٠٢.

الطريق الرابع: طريق عبد الرحمن بن سابط عن سعد

أخرج ابنُ ماجة في سننه، وابنُ أبي شيبة في مصنَّفه، وعمرو بن عاصم في كتاب السُّنَّة، وابنُ كثير في البداية والنهاية، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودَّة، من طريق موسى بن مسلم، عن ابن سابط - وهو عبد الرحمن - عن سعد بن أبي وقاص، قال: قَدِمَ معاويةُ في بعض حجَّاته، فدخل عليه سعدٌ، فذكروا علياً، فنال منه.

فغضب سعدٌ، وقال: تقول هذا لرجل سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله يقول: «مَن كنت مولاه فعليٌّ مولاه»، وسمعته يقول: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي»، وسمعته يقول: «لأعطينَّ الرّاية اليوم رجلاً، يحبُّ اللّه ورسوله...»[١].

والحديثُ صحيحٌ كما نصَّ الألباني على ذلك وصرَّح به في هامش سنن أبي داود[٢].

---

(١) محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة: ج١، ص٤٥؛ بن أبي شيبة الكوفي، المصنف: ج٧، ص٤٩٦؛ عمرو بن عاصم، كتاب السنة: ص٥٩٦؛ ابن كثير، المصدر السابق: ج٧، ص٣٧٦؛ القندوزي الحنفي، المصدر السابق: ج١، ص١٦٣.

(٢) محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة: ج١، ص٤٥.

الطريق الخامس: طريق عائشة بنت سعد

أخرج أحمدُ بنُ حنبل من طريق الجعيد بن عبد الرحمن، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها: (أنَّ علياً - عليه السلام - خرج مع النبي صلى الله عليه وآله حتى جاء ثنية الوداع وعليٌّ - عليه السلام - يبكي، [و] يقول: «تخلفني مع الخوالف»[1]؟ فقال: «أو ما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا النبوة»)[2].

وتعقَّبه شعيب الأرنؤوط، قائلاً: (إسنادُهُ صحيحٌ على شرط البخاري)[3].

وأخرجه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، وقال: (هذا إسناد صحيح أيضاً، ولم يخرجوه، وقد رواه غيرُ واحدٍ عن عائشة بنت سعد

(١) قال الطوسي رحمه الله: «الخوالف: وهم النساء والصبيان والمرضى والمقعدون، قال الزجاج: الخوالف: النساء لتخلفهن عن الجهاد». الطوسي، البيان: ج٥، ص٢٧٥؛ وانظر: الطبرسي، مجمع البيان: ج٥، ص١٠٢؛ النحاس، معاني القرآن: ج٣، ص٢٤٢، السمعاني، تفسير السمعاني: ج٢، ص٣٣٨.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١، ص١٧٠؛ ابن مردويه الأصفهاني، المناقب: ص١١٢؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٦٢؛ السيوطي، الدر المنثور: ج٣، ص٢٦٦.

(٣) أحمد بن حنبل، المصدر السابق: ج١، ص١٧٠.

عن أبيها)[١].

وقال الألباني: (قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري)[٢].

الطريق السادس: طريق سعيد بن المسيب

أخرج أحمدُ بنُ حنبل عن طريق علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، قال: (قلت لسعد بن مالك: إنّي أريد أنْ أسألك عن حديث وأنا أهابك أنْ أسألك عنه، فقال: لا تفعل يابن أخي، إذا علمت أنَّ عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني، قال: فقلت قول رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي - عليه السلام -، حين خلَّفه بالمدينة في غزوة تبوك، فقال سعد: خلَّف النبيُّ صلى الله عليه وآله علياً - عليه السلام - بالمدينة في غزوة تبوك فقال: «يا رسول الله، أتخلفني في الخالفة في النساء والصبيان»؟! فقال: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى»؟ قال: «بلى يا رسول الله»، قال: فأدبر عليٌ مسرعاً كأنّي أنظر إلى غبار قدميه يسطع...)[٣].

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧، ص٣٧٧.

(٢) محمد ناصر الألباني، إرواء الغليل: ج٥، ص١١.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١، ص١٧٣؛ أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج٢، ص٥٧؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٣، ص٢٤؛ ابن عساكر، تاريخ ←

وأخرجه النسائي عنه، قال: (سألت سعد بن أبي وقاص: فهل سمعت رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه ليس معي أو بعدي نبي»؟! قال: نعم، سمعته، قلت: أنت سمعته؟ فأدخل أصبعيه في أذنيه، قال: نعم، وإلا فاستكّتا)(١).

وأخرجه الطبراني بسنده عن علي بن حسين، قال: حدَّثني سعيد بن المسيب، أنَّ سعد بن أبي وقاص حدَّثه: أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وآله قال لعلي: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى »(٢).

٢. حديث ابن عباس

أخرج أحمد بن حنبل بسنده عن عمرو بن ميمون، أنَّه سمع ابن عباس في حديثٍ طويلٍ، جاء فيه: (وخرج بالناس في غزوة تبوك، قال [أي ابن عباس]: فقال له عليّ: «أخرج معك»، قال: فقال له نبيُّ الله: لا، فبكى عليٌّ، فقال له: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّك لست بنبي، إنَّه لا ينبغي أنْ أذهب إلا وأنت خليفتي»،

دمشق: ج٤٢، ص١٤٥.

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج٥، ص٤٤؛ المحاملي، أمالي المحاملي: ص٢١٠؛ ابن عساكر، المصدر السابق: ج١٣، ص١٥١؛ المزي، تهذيب الكمال: ج٣٢، ص٤٨٢.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج١، ص ١٤٨.

قال: وقال له رسولُ الله: «أنت وليي في كلّ مؤمنٍ بعدي»)[١].

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، ثم تعقَّبه بقوله: (رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري وهو ثقة، وفيه لين)[٢].

وقال في مورد آخر: (رواه البزار والطبراني، إلا أنَّه قال: أنت منّي بمنزلة هارون، ورجال البزار رجال الصحيح غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة)[٣].

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، والطبراني في المعجم الكبير، وابن حجر في الإصابة، وابن كثير البداية والنهاية، والموفق الخوارزمي في المناقب، وابن الدمشقي في جواهر المطالب، وغيرهم، عن عمرو بن ميمون، قال - واللفظ لابن عساكر ـ: (كنَّا عند ابن عباس فجاءه تسعة رهط[٤]، فقالوا: يابن عباس، إمّا أنْ تقوم، وإما يخلونا هؤلاء، قال: فقال ابنُ عباس: بل أقوم معكم، قال: وهو يومئذٍ صحيحٌ قبل أنْ

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١، ص٣٣١؛ النسائي، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص٦٤.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ، ص١٢٠.

(٣) الرهط: العصابة دون العشرة. (الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص٢٠٤، الزمخشري، الفايق في غريب الحديث: ج٢، ص٧٠).

(٤) الهيثمي، المصدر السابق: ج٩، ص١٠٩.

يعمى، قال: فابتدأوا فتحدَّثوا، فلا يدري ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه ويقول: أف وتف، وقعوا في رجلٍ له عشر، وقعوا في رجلٍ قال له النبي صلى الله عليه وآله: «...أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّك لست بنبي، إنَّه لا ينبغي أنْ أذهب إلا وأنت خليفتي»، قال: وقال له: «أنت وليُّ كلّ مؤمنٍ بعدي...»)[١].

ورواه الألباني مختصراً في كتابه (ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم)، وقال في تقييم إسناده: بأنَّه حديثٌ (حسن)[٢].

وأخرجه الحاكم في مستدركه وصححه؛ حيث قال عقبه: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه بهذه السياقة)[٣].

وأخرجه ابنُ أبي عاصم في كتاب السُّنة، بسنده إلى عمرو بن ميمون، عن ابن عباس، وفيه: (قال رسول الله لعلي: «أنت منّي

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٠١؛ وانظر: الطبراني، المعجم الكبير: ج١٢، ص٧٨؛ ابن حجر، الإصابة: ج٤، ص٤٦٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧، ص٣٧٤؛ الموفق الخوارزمي، المناقب: ص١٢٧؛ ابن الدمشقي، جواهر المطالب: ج١، ص٢١٢.

(٢) محمد بن ناصر الألباني، ظلال الجنة في تخريج السنة: ج٢، ص٣٣٧. المطبوع مع كتاب السنة لابن أبي عاصم.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين: ج٣، ص١٣٣ - ١٣٤.

بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّك لست نبياً، وأنت خليفتي»)[١].

٣. حديث زيد بن أرقم

أخرج الطبراني في معجمه الكبير، وابنُ سعد في طبقاته الكبرى، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق، عن ميمون أبي عبد الله، عن البراء بن عازب، وزيد بن أرقم - واللفظ للطبراني ـ: (أنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال لعلي - حين أراد أنْ يغزو ـ: «إنَّه لا بدَّ من أنْ تقيم أو أقيم»، فخلَّفه، فقال ناسٌ: ما خلَّفه إلا لشيء كرهه، فبلغ ذلك علياً، فأتى رسولَ الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فأخبره، فتضاحك، ثم قال: «يا علي، أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه ليس نبي بعدي»)[٢].

وأخرجه عنه أيضاً بطريق آخر مختصراً[٣].

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، ثم تعقَّبه بقوله: (رواه الطبراني بإسنادين، في أحدهما ميمون، أبو عبد الله البصري، وثَّقه ابن حبان،

---

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ص٥٥٢.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج٥، ص٢٠٣؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٣، ص٢٤، ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٧٨.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج٥، ص٢٠٣.

وضعَّفه جماعة، وبقيةُ رجالِهِ رجالُ الصحيح)[١].

٤. حديث أبي سعيد الخدري

أخرجه الإمام أحمد في مسنده وابن عساكر في تاريخ دمشق، من طريق فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي»)[٢].

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، قال: ورواه أحمد والبزار، إلا أنَّه قال: (إنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال لعلي في غزوة تبوك: «خلَّفتك في أهلي»، قال علي: يا رسول الله، «إنِّي أكره أنْ تقول العرب: خذل ابنَ عمِّه وتخلَّف عنه»، قال: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبي بعدي»، ثم تعقَّبه بقوله: (وفيه عطية العوفي، وثَّقه ابنُ معين، وضعَّفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح))[٣].

---

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩، ص١١١.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣، ص٣٢؛ ابن عساكر، المصدر السابق: ج٤٢، ص١٧٤.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩، ص١٠٩.

أقول: وقولُ الهيثمي في التَّعقيب على الحديث لا يخلو من التعسُّف، خصوصاً قوله: (وضعَّفه أحمد)، وكأنَّه أراد توهين الخبر، ولكنَّ الحقيقة شيءٌ آخر، ولمعرفتها لا بدَّ من عرض كلمات وآراء علماء الجرح والتعديل بشأن عطية العوفي، فنقول:

توثيق علماء الجرح والتعديل لعطية العوفي:

وهو عطية بن سعد جُنادة بضم الجيم العوفي الجدلي الكوفي، روى له التّرمذي في صحيحه، وأحمد بن حنبل في مسنده، وابن ماجة في سننه، والبيهقي في سننه، والطبراني في المعجم الأوسط والكبير، والدراقطني في سننه، وغيرهم، قال العباس بن محمد الدوري: (قيل ليحيى بن معين: كيف حديث عطية؟ قال: صالح)[١]، وقال ابن حجر: (عطية بن سعد... صدوق)[٢]، وقال ابن سعد: (كان ثقة إنْ شاء الله، وله أحاديث صالحة)[٣]، وقال أبو بكر البزار: (روى له أكثر الناس)[٤].

فقول الهيثمي: (وضعَّفه أحمد) لا أظنه دقيقاً، سيَّما وأنَّ الإمام

(١) الرازي، الجرح والتعديل: ج٦، ص٣٨٣.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب: ج١، ص٦٧٨.

(٣) محمد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦، ص٣٠٤.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج٧، ص٢٠٢.

أحمد كان قد شرط ألا يخرج في مسنده حديثاً إلا عمَّن ثبت عنده صدقُه، وديانتُه، دون من طعن في أمانته[١]، قال أبو موسى: (ومن الدليل على أنَّ ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلا ما صحَّ عنده، ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم في غير المسند)[٢].

وأخرج له الإمام ابن خزيمة في صحيحه - الذي أسماه المسند الصحيح المتَّصل بنقل العدل عن العدل من غير قطعٍ في السند ولا جرحٍ في النقلة - حديثاً، في حال (أنَّ حكم الأحاديث في كتاب ابن خزيمة - كما يقول ابن حجر - ... صلاحية الاحتجاج بها، لكونها دائرة بين الصحيح والحسن...)[٣].

منشأ الخطأ في تضعيف عطية العوفي

إنَّ السبب الوحيد الذي تمسَّك به من ضعَّف عطيةَ العوفي على الرَّغم من وثاقته وجلالة قدره، هو - على ما قاله ابنُ حبان وغيره - ما زُعم من أنَّه لَّما مات أبو سعيد الخدري جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله كذا، فيحفظه، وكنَّاه أبا سعيد،

(١) محمد بن علي بن حمزة، من له رواية في مسند أحمد: ص٩.

(٢) محمد بن علي بن حمزة، المصدر السابق: ص١٠.

(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١، ص٢٩١.

ويروي عنه، فإذا قيل له من حدَّثك بهذا؟ فيقول: حدَّثني أبو سعيد، فيتوهَّمون أنَّه يريد أبا سعيد الخدري وإنَّما أراد الكلبي، وهذا نصُّ كلام ابن حبان: (... سمعت أبا خالد الأحمر يقول: قال لي الكلبي: قال لي عطية: كنَّيتك بأبي سعيد، فأنا أقول: حدَّثني أبو سعيد)[1].

وهكذا زعم الكلبيُّ أنَّ عطية كنَّاه بأبي سعيد فوهم الناسُ لذلك، وعليه فحكاية الكلبي هي أصل تضعيف عطية العوفي.

وهذا الذي اعتمدوا عليه لا يخلو من نظر، بل لا ينهضُ كحجةٍ على تضعيفه، وهو مع كونه عارياً عن الدليل، فإنَّهم لم يذكروا ما يؤيِّد مقالتهم، ويقيم صلب مستندهم، ولو كان ثمَّة شيء لذكروه وتمسَّكوا به، فوقعت هذه الحكاية في أيدي المتأخرين، من الذين دأبوا على تقليد الماضين دون أنْ يكلّفوا أنفسهم مؤونة البحث والتحقيق، فأدرجوها إدراج المسلَّمات، فحصل التوارد على الخطأ، وكم لهذا من نظائر في كتب الرجال.

ثم لو فرضنا بأنَّ عطية كنَّى الكلبي بأبي سعيد فاشتبه الأمر على الناس، فما ذنب عطية في ذلك؟ وقد تنبَّه لهذا الخطأ بعضُ الحفّاظ، منهم:

الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، فإنَّه بعد أنْ نقل أصل الحكاية عن العلل قال ما نصُّه: (ولكن

(١) ابن حبان، المجروحين: ج١، ص٨١.

الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه)[١]، فلو قال شيئاً ينبغي أنْ لا يُتابع عليه، وبناءً على ذلك ينبغي القدح في أصل الحكاية التي نسبها الكلبي إلى عطية، لا أنْ يُقدح بوثاقة عطية بالاعتماد على الكلبي الذي - كما قيل - لا يُعتمد على ما يرويه.

الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، فقال في الهداية في تخريج أحاديث البداية في أثناء كلامه عن عطية العوفي: (وإنَّما نقلوا عنه التدليس في حكاية ما أراها تصح مع الكلبي)[٢]، أي فلا أصل لتلك الحكاية إنَّما هي مختلقة ممَّن لا تروق له روايات عطية.

ثم إنَّ الإمام أحمد بن حنبل قد خرَّج له العديد من الأحاديث منها هذا الحديث، وقد عرفت شرطه في تخريج الأحاديث، فإنَّه كان قد شرط ألا يخرج في مسنده حديثاً إلا عمَّن ثبت عنده صدقه، وديانته، دون من طعن في أمانته[٣]، قال ابن تيمية: (شرط أحمد في المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود عن رجال أعرض عنهم في المسند)[٤].

---

(١) أبو الفرج الحنبلي، شرح علل الترمذي: ص٤١٧.

(٢) الحافظ أحمد بن الصديق الغماري، الهداية في تخريج أحاديث البداية: ج٦، ص١٧٢.

(٣) محمد بن علي بن حمزة، من له رواية في مسند أحمد: ص٩.

(٤) محمد بن علي بن حمزة، المصدر السابق: ص٩.

تبين إلى هنا أنَّ ماذُكر من التضعيف بشأن عطية ليس في محله، وأنَّ حديث أبي سعيد الخدري سالم من القدح، وهو حديث معتبر.

٥. حديث أسماء بنت عميس

أخرجه أحمد بن حنبل في المسند، والنسائي في فضائل الصحابة والسنن الكبرى وخصائص أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والمزي في تهذيب الكمال، عن موسى الجهني، قال - واللفظ لأحمد ـ: دخلت على فاطمة بنت علي، فقال لها رفيقي أبو سهل: كم لك؟ قالت: ست وثمانون سنة، قال: ما سمعت من أبيك شيئاً؟ قالت: حدَّثتني أسماءُ بنتُ عميس: (أنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قال لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه ليس بعدي نبي»)[1].

وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، وتعقَّبه قائلاً: (رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي، وهي ثقة)[2].

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦، ص٣٦٩، النسائي، فضائل الصحابة: ص١٤؛ السنن الكبرى: ج٥، ص٤٥؛ خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص٨٤؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٧٠، ص٣٥؛ المزي، تهذيب الكمال: ج٣٥، ص٢٦٣.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩، ص١٠٩.

فرجال الحديث هم رجال الصحيح، ما عدا فاطمة بنت علي، وقد وثَّقها القوم، لذا نصَّ الأرنؤوط على صحّة إسناد الحديث، بقوله: (وإسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي، وهو ابن أبي طالب)[١].

٦. حديث أمير المؤمنين عليه السلام

أخرج ابنُ مردويه الأصفهاني في المناقب، والمتقي الهندي في كنز العمال، والحاكم النيسابوري في المستدرك، واللفظ له (عن الحسن بن سعد مولى علي، عن علي - عليه السلام -: «إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أنْ يغزو غزاة له، قال:... فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله فعزم عليَّ لمّا تخلَّفت، قبل أنْ أتكلَّم، قال: فبكيت، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما يبكيك يا علي؟ قلت: يا رسول الله، يبكيني خصال غير واحدة؛ تقول قريش غداً: ما أسرع ما تخلَّف عن ابن عمه وخذله، ويبكيني خصلةٌ أخرى؛ كنت أريد أنْ أتعرَّض للجهاد في سبيل الله؛ لأنَّ الله يقول: { وَلاَ يَطَؤُونَ مَوْطِئاً يَغِيظُ

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦، ص٣٦٩، ح٢٧١٢٦، الهامش والتحقيق والتعليق لشعيب الأرنؤوط.

الْكُفَّارَ وَلاَ يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلاً } إلى آخر الآية، فكنت أريد أن أتعرَّض لفضل الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أما قولك: تقول قريش ما أسرع ما تخلَّف عن ابن عمه وخذله، فإنَّ لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر وكاهن وكذّاب، أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي... فإنَّ المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»، ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)[١].

أقول: والحديث له شواهد كثيرة، منها ما رواه الهيثمي في مجمع الزوائد، عنه عليه السلام قال: (وعن علي: «أنَّ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال: خلَّفتك أنْ تكون خليفتي، قال: أتخلَّف عنك يا رسول الله؟! قال: ألا ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبي بعدي». رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح)[٢].

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين: ج٢، ص٣٣٧، ابن مردويه الأصفهاني، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: ص١١٣؛ المتقي الهندي، كنز العمال: ج١٣، ص١٧١.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩، ص١١٠.

المبحث الثاني: ذكر السبب في بيان طرق الحديث وتصحيحها

إلى هنا أثبتنا صحَّة حديث المنزلة - بالقطع واليقين - وفق المباني السنية، وأوردنا بعض الوثائق القاطعة والحجج الدامغة من كلام أكابر علماء أهل السنة والمبرَّزين بالفضل عندهم بشأن تصحيح حديث المنزلة، وكان بإمكاننا الاكتفاء بتخريج حديثٍ واحدٍ وإثبات صحَّته، ولكننا أسهبنا في ذلك لأمرين أساسيين:

الأمر الأول: قدح البعض في صحة الحديث

إنَّ بعض من أعيته الحيلة في ردِّ الحديث، أراد أنْ يستر شمس الحقيقة بكفّه، فجانَبَ الإنصاف ونطقَ بالإجحاف، وقال بملءِ فيه بأنَّ حديث المنزلة ليس بصحيح، وإليك كلامَه لتقف على رزية الإسلام، ومدى إجحاف البعض بحقِّ أهل البيت عليهم السلام، قال القاضي الجرجاني في شرح المواقف: (قال الآمدي: الوجه الثاني من وجهي الاستدلال بهذا

الحديث هو أنَّ من جملة منازل هارون بالنسبة إلى موسى إنَّه كان شريكاً له في الرسالة، ومن لوازمه استحقاق الطاعة بعد وفاة موسى لو بقي، فوجب أنْ يثبت ذلك لعلي، إلا أنَّه امتنع الشركة في الرسالة فوجب أنْ يبقى مفترض الطاعة على الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله عملاً بالدليل بأقصى ما يمكن)، ثم قال: (الجواب: منعُ صحَّة الحديث، كما منعه الآمدي، وعند المحدثين إنَّه صحيح، وإنْ كان من قبيل الآحاد)[1].

في حال أنَّ الحديث صحيح بأكثر طرقه، ولم نورد إلا شيئاً يسيراً من طرقه، ويكفيه قوّةً واعتباراً: ورودُهُ في الصحيحين بأكثر من طريق، وإنَّما ركَّزنا على الصحيحين لما قاله ابنُ خلدون في تاريخه: (ومن أجل هذا قيل في الصحيحين بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحَّة ما فيهما من الشروط المتَّفق عليها فلا تأخذك ريبةٌ في ذلك)[2]، وقال الدهلوي: (أما الصحيحان فقد اتَّفق المحدِّثون على أنَّ جميع ما فيهما من المتَّصل المرفوع صحيح بالقطع، وإنَّهما متواتران إلى مصنفيهما، وإنَّ كلَّ من يهوِّن أمرهما فهو مبتدع متَّبع غير سبيل المؤمنين)[3].

---

(١) القاضي الجرجاني، شرح المواقف: ج٨، ص٣٦٣.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١، ص٤٤٥.

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي: ج١، ص٥٨؛ قواعد التحديث: ص٢٤١؛ مقدمة فتح ←

وقال الإمام النووي: (اتَّفقت الأمة على أنَّ ما اتَّفق البخاري ومسلم على صحَّته فهو حقٌّ وصدق... وإنَّما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يُعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح)[1].

فكيف بعد ذلك يصحُّ القولُ بعدم صحَّة حديث المنزلة؟ لا أعتقد أنَّ أحداً من أهل السنَّة يجازف بمثل هذا القول، إلا من أعماه التعصُّب البغيض، وهاج في قلبه الحقد الأسود على أهل بيت النبوة وموضع الرسالة عليهم الصلاة والسلام.

ثم إنَّ مما يُثير العجب والاستغراب، ولا يجد له الباحث تبريراً، هو قوله: (والجواب: منع صحَّة الحديث... وعند المحدِّثين أنَّه صحيح)، فما أدري ما هو الميزان الذي جعله يمنع صحَّة الحديث، إذا كان عند المحدِّثين صحيح؟ أليس في هذا القول توهين للصحيحين؟ الذين قال فيهما الدهلوي في كلامه الآنف: (إنَّ كلَّ من يهوِّن أمرهما فهو مبتدع متَّبع غير سبيل المؤمنين).

الملهم: ص٢٥٨؛ عنها محمد حياة الأنصاري، المنتخب من الصحاح الستة: ص٥.

(١) النووي، شرح مسلم: ج١، ص٢٠.

الأمر الثاني: إدعاء معارضته بحديث مكذوب

طالما يحاول البعض أنْ يقدح بكلّ ما يمتُّ لأهل البيت عليهم السلام بصلة، وهذا أمرٌ معهود منذ الزمن الغابر وحتى يومنا هذا، حتى ادَّعى بعضهم معارضةَ حديث المنزلة بحديثٍ مكذوبٍ مفترى، رواه الخطيبُ البغدادي في تاريخ بغداد، ونصُّهُ: (أخبرنا الطاهري، أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسن بن علي بن زكريا الشاعر، حدَّثنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، حدَّثنا بشر بن دحية، حدَّثنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى))[١].

ولعمري فإنَّ هذا الحديث من الأحاديث التي تفوح منه رائحةُ الافتراء، وتبدو عليها أماراتُ الكذب، لكون سنده ومتنه في غاية السقوط، وإليك نظرة عابرة وسريعة في بعض رجال سنده:

(١) ابن أبي مليكة

أما ابن أبي مليكة، فقد قال فيه ابن حجر في تهذيب التهذيب: (كان قاضياً لابن الزبير ومؤذناً له)[٢]، ومنه يُعرف حاله، ومدى انحرافه

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١١، ص٣٨٣.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥، ص٢٦٨.

عن أهل البيت عليهم السلام، فأقل ما يمكن أن يتوقع منه هو التشويش على فضائلهم والقدح بمناقبهم، ثم لو كان شرط المناقب أنْ تؤخذ من المنحرفين عن أصحابها لما بقي في دنيا الفضائل منها شيء.

(٢) قزعة بن سويد

وهو قزعة بن سويد بن حجير الباهلي البصري، قال عنه البخاري: (ليس بذاك القوي)[١].

وقال النسائي: (قزعة بن سويد بن حجير ضعيف بصري)[٢].

وعدَّه العقيلي من الضعفاء، قال: (حدَّثني آدم، قال سمعت البخاري قال: قزعة بن سويد بن حجير الباهلي بصري ليس بذاك، حدَّثنا محمد بن عيسى، حدَّثنا عباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: قزعة بن سويد ضعيف)[٣].

وقال الرازي: (قال أحمد بن حنبل: قزعة بن سويد مضطرب الحديث... سُئل يحيى بن معين عن قزعة بن سويد، فقال: ضعيف)[٤].

(١) البخاري، التاريخ الكبير: ج٧، ص١٩٢؛ الضعفاء الصغير: ص١٠٠.

(٢) النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين: ص٢٢٨.

(٣) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج٣، ص٤٨٧ - ٤٨٨.

(٤) الرازي، الجرح والتعديل: ج٧، ص١٣٩ - ١٤٠.

وأدرجه ابن حبان في المجروحين، وقال: (كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، فلمَّا كَثُر ذلك في روايته سقط الاحتجاجُ بأخباره، أخبرنا مكحول قال: سمعت جعفر بن أبان يقول: سألت يحيى بن معين عن قزعة بن سويد، فقال: ليس بشيء)[١].

وذكره ابن عدي في الكامل في الضعفاء[٢].

وقال ابن الجوزي: (قال أحمد بن حنبل: قزعة بن سويد مضطرب الحديث، وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، فلمَّا كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج بخبره)[٣].

وقال أبو عبيد الآجري: (سألت أبا داود عن قزعة بن سويد، قال: ضعيف، كتبت إلى العباس العنبري أسأله عنه، فكتب إليَّ أنَّه ضعيف، وقال النسائي: ضعيف)[٤].

وقال البزار: (لم يكن بالقوي... وعن أحمد قال: هو شبه المتروك، ذكره الأثرم)[٥].

---

(١) ابن حبان، كتاب المجروحين: ج٢، ص٢١٦.

(٢) عبد الله بن عدي، الكامل: ج٦، ص٥٠.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات: ج١، ص٢٦١.

(٤) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٣، ص٥٩٤ - ٥٩٥.

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج٨، ص٣٣٦ - ٣٣٧.

(٣) بشر بن دحية

ولا يختلف حال بقية رجال سند الحديث عن قزعة بن سويد، لذا قال ابن حجر في ترجمة بشر: (بشر بن دحية عن قزعة بن سويد وعنه محمد بن جرير الطبري، ضعَّفه المؤلف في ترجمة عمار بن هارون المستملي في أصل الميزان)[١].

قال الذهبي - بعد أنْ أورد حديثه، الآنف الذكر ـ: (هذا كذب، وهو من بشر... وقزعة ليس بشيء)[٢].

ومن خلال هذه الكلمات تعرف قيمة الرواية، وسقوطها عن درجة الاعتبار، فضلاً عن أهليتها للاحتجاج، أو صلاحيتها لمعارضة حديث المنزلة الصحيح المتواتر.

رأي علماء أهل السنة في الحديث

بالإضافة لما نقلناه من قدح العلماء برجال سند الحديث، فقد توالت كلماتُ جماعةٍ من أهل العلم وتضافرت على تكذيب الحديث، ومن أقوال هؤلاء:

---

(١) ابن حجر، لسان الميزان: ج٢، ص٢٣.

(٢) انظر: ابن حجر، نفس المصدر.

(١) ابن الجوزي

فإنَّه بعد أنْ ساق الحديث بسنده، قال: (هذا حديث لا يصح، والمتَّهم به الشاعر، وقد قال أبو حاتم الرازي: لا يُحتج بقزعة بن سويد: وقال أحمد: هو مضطرب الحديث)[١].

(٢) ابن حجر

قال في ترجمة الشاعر: (علي بن الحسن بن علي بن زكريا الشاعر، عن محمد بن جرير الطبري **بخبر كذب، هو المتَّهم به**، متنُهُ: أبو بكر منّي بمنزلة هارون من موسى)، ثم قال: (قال الخطيب في تاريخه: ... حدثنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري حدثنا بشر بن دحية... فشيخ الطبري **ما عرفته،** فيجوز أنْ يكون هو المفتري، وقد قدَّمت كلام المؤلف فيه في ترجمته)[٢].

(٣) الإمام الذهبي

عدَّه من الأحاديث المنكرة، إذ قال في ترجمة قزعة بن سويد: (وله حديث **منكر** عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، مرفوعاً)[٣]، ثم ساق

---

(١) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ج١، ص١٩٩ رقم ٣١٢.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ج٤، ص٢١٩.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣، ص٣٩٠.

الحديث، وقال في موضع آخر على ما نقله صاحب لسان الميزان: (هذا **كذب**، وهو من بشر)[1].

خلاصة المبحث الثاني

لا أدري ماذا أقول بعد هذا العرض المقتضب، فإنّي لآنف بالقلم أنْ ينزل إلى مستوى تلك الأكاذيب والافتراءات، التي لا يشك من له أدنى نصيبٍ من العلم بكذبها واختلاقها بقصد التشويش على حديث المنزلة الصحيح المتواتر، ولم أكن أروم دفع المعارضة الموهومة، فإنَّها أوهن من بيت العنكبوت، وأنَّى للتراب أنْ يقاس بالتبر، وأين الثرى من الثريا، وإنَّما أردت أنْ أفتح للقارئ الكريم نافذةً ليرى من خلالها شدَّة التحامل على أهل بيت النبوة وموضع الرسالة ومهبط الوحي والتنزيل عليهم السلام، وكيف أنَّ أعداءهم سخَّروا الأقلام المأجورة لا للنيل منهم عليهم السلام فحسب، بل من أجل طمس معالم الدين، وتفريق كلمة المسلمين، والعبث بتراث الرسالة الخالدة، ضمن مخططٍ مدروس، يهدف إلى إقصاء الزعماء الحقيقين للإسلام وإبعادهم عن مسرح الحياة القيادية، ومن ثم التشوش على فكرهم الأصيل وإبعاده عن مسرح الحياة

---

(١) ابن حجر، المصدر السابق: ج٢، ص٢٣.

الاجتماعية والسياسية، وما هذا الحديث المفتَرى إلا حلقة من ذلك المسلسل الذي لم ينته، وخطوة من ذلك المخطط، ولكنَّهم أقل من ذلك لأنَّهم ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾[1].

نتيجة الفصل الثاني:

وبهذا العرض الموجز أصبح من الواضح جداً أنَّ حديث المنزلة ممَّا يُقطع بصدوره عن قدِّيس الرسالة الأعظم، وأمين الوحي الأكمل صلى الله عليه وآله، كيف لا؟ وقد تضافرت بنقله الصحاح السنية، وأدرجه كبار المحدِّثين في أمَّهات مصنَّفاتهم إدراج المسلَّمات، بطرقٍ كثيرةٍ، وأسانيد صحيحة، عن الثّقات من الرواة.

وعليه فيمكن القول - وبكل اطمئنان - إنَّ حديث المنزلة ما يُقطع بصدوره وتواتره وصحَّته، إذ رواه أكثر من عشرين صحابياً، وما ينيف عليهم عدداً من التابعين، وهكذا في مختلف الطبقات.

وقد تتبع الهيثميُّ الكثيرَ من رواياته وطرقه، وكذا فعل ابنُ عساكر، حتى عدَّ من رواته ما ينيف على عشرين صحابياً، قال: (وقد

(١) سورة التوبة: الآية ٣٢.

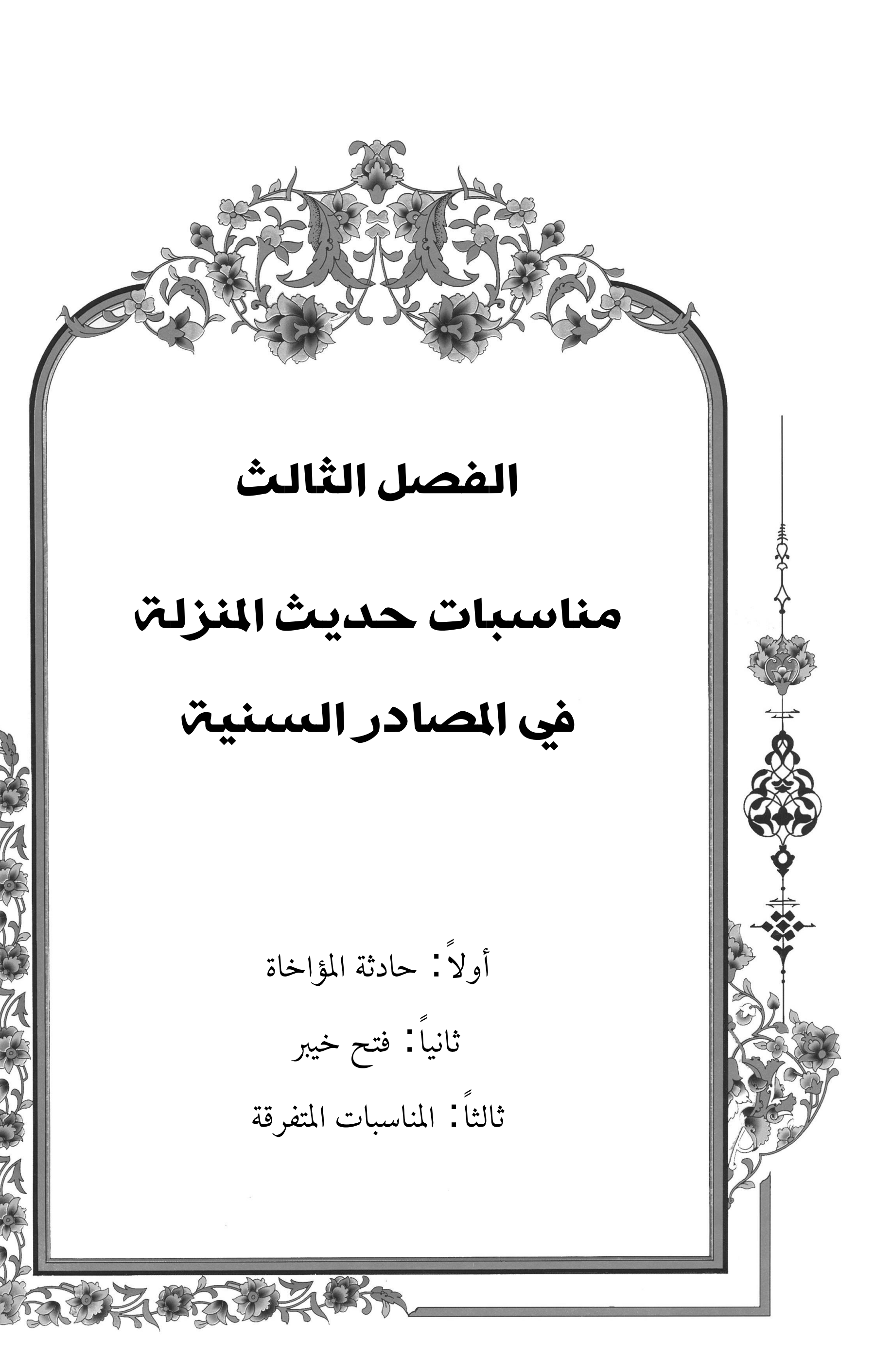
روى هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم جماعةٌ من الصحابة منهم: عمر، وعلي، وابن عباس، وعبد الله بن جعفر، ومعاوية، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة، وأبو سعيد، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم، وزيد بن أبي أوفى، ونبيط بن شريط، وحبشي بن جنادة، ومالك بن الحويرث، وأنس بن مالك، وأبو الفضل، وأمُّ سلمة، وأسماء بنت عميس، وفاطمة بنت حمزة)[١].

وقال الإمام الصالحي الشامي: (هو **حديث متواترٌ** عن نيف وعشرين صحابياً، واستوعبها الحافظ ابن عساكر عن نحو عشرين ورقة)[٢].

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧، ص٣٧٧.

(٢) الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص٢٩٢.



الفصل الثالث

مناسبات حديث المنزلة في المصادر السنية

أولاً: حادثة المؤاخاة

ثانياً: فتح خيبر

ثالثاً: المناسبات المتفرقة

تمهيد

من خلال متابعة طرق الحديث يقف القارئ على حقيقة كبرى، تمثّل محوراً أسياسياً يدور عليه فهمُ حديث المنزلة الشريف، وهي تعدُّد المناسبات التي قيل فيها، فليس الأمر كما يصوِّره البعض ممَّن يصطاد في المياه العكرة، ويُلبس الحق بالباطل، محاولاً قصر الحديث على غزوة تبوك، بغية التمهيد للقول: بأنَّ النبي صلى الله عليه وآله إنَّما خلَّف علياً عليه السلام على المدينة كما خلَّف غيره من الصحابة في غزواته الأخرى، لينتزع بذلك مأثرةً عظيمةً من مآثر بطل الإسلام، ويستلب منه منقبةً كبيرةً، تمثّل مفصلاً أساسياً في بيان الأسرار وراء حركة الصراع الفكري والعقائدي الذي احتلَّ مساحةً كبيرةً من الجدل بين أبناء الطوائف الإسلامية المختلفة منذ العصور الغابرة وحتى يومنا هذا، فإنَّه وإنْ كان النبي صلى الله عليه وآله يُخلِّف في كلِّ غزوة من ينوب عنه

لإدارة شؤون المدينة، وتدبير أمورها، ولكن ليس كلّ من خلَّفه عليها أثبت له منزلة هارون من موسى، كما أنَّ ليس كلٌّ من خلَّفه لا تصلح المدينة - أو قل: أمور المسلمين - إلا به أو بالنبي صلى الله عليه وآله حصراً، كما هو واضح. فلم يكن المراد من حديث المنزلة استخلافاً مؤقتاً، ولم تكن دلالته منحصرةً بتلك الحقبة الزمنية المؤقتة.

وممّا يدلل على ذلك أنَّ النبي صلى الله عليه وآله صرَّح بهذه المنزلة لأمير المؤمنين عليه السلام وأثبتها له في العديد من المناسبات، ونطق بالحديث في كثيرٍ من المواطن، كما صرَّحت المصادر والروايات السنية العديدة، ونحن نكتفي بالإشارة إلى بعض المناسبات، وعلى سبيل المثال فقط.

أولاً: حادثة المؤاخاة

حاول جماعة من الذين لا يطيبون لعلي عليه السلام نفساً، الإصرار على أنَّ النبي صلى الله عليه وآله لم ينطق بحديث المنزلة إلا حين خلَّف علياً عليه السلام على المدينة، وفي غزوة تبوك تحديداً، وعليه فإنَّ حديث المنزلة - بناءً على هذا التصور القاصر - وإنْ كانت دلالته على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ظاهرة، ولكنَّها محدودة بخلو المدينة من النبي صلى الله عليه وآله، وهذا أمر طبيعي جداً، قد اعتاده النبي صلى الله عليه وآله في كل غزواته.

ولكن هذا الكلام يفقد مصداقيته عند إثبات أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد كرر التَّصريح بحديث المنزلة في مواطن عدة، وليس الحديث ممّا تفوه به النبي صلى الله عليه وآله في غزوة تبوك فحسب، فقد روى الطبراني[1] في المعجم الكبير، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والموفق

(١) الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ ق): سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الطبراني (أبو القاسم). محدِّث، حافظ. ولد بطبرية الشام في صفر، ورحل في طلب الحديث إلى الشام ←

الخوارزمي في المناقب، وابن حبان في الثقات، وابن مخلد القرطبي في مرويات الصحابة في الحوض والكوثر، والحافظ ابن بشكوال، والسيوطي في الدر المنثور، والمتقي الهندي في كنز العمال، والزرندي الحنفي في نظم درر السمطين، كلُّهم عن زيد بن أبي أوفى، أنَّه قال - واللفظ للطبراني ـ: (دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله مسجده، فقال: «أين فلان ابن فلان»؟ فلم يزل أعداده ويبعث إليهم، حتى اجتمعوا عنده، فقال: «إنّي محدِّثكم بحديثٍ فاحفظوه وعوه، وحدِّثوا به من بعدكم: إنَّ اللّه عز وجل اصطفى من خلقه خلقاً»، ثم تلا: { اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ } [1] «خلقاً يدخلهم الجنة، وإنّي مصطفٍ منكم من أحبَّ أنْ أصطفيه، ومؤاخٍ بينكم كما آخى اللّه بين

والعراق والحجاز واليمن ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وسمع الكثير، وتوفي بأصبهان في ذي القعدة. من مؤلفاته: المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، الدعاء، دلائل النبوة، كتاب الأوائل، وتفسير كبير. (سير النبلاء، الذهبي: ج١٠؛ ص١٧٣ - ١٧٧؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: ج١، ص٢٦٩؛ المنتظم، ابن الجوزي: ج٧؛ ص٥٤، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: ج٤، ص٥٩ - ٦٠؛ البداية والنهاية، ابن كثير: ج١١، ص٢٧٠؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج٣، ص١١٨ - ١٢٣؛ مرآة الجنان، اليافعي: ج٢، ص٣٧٢؛ شذرات الذهب، ابن العماد: ج٣، ص٣٠).

(١) سورة الحج: الآية ٧٥.

ملائكة»... [فآخى بين أصحابه]... فقال عليٌّ: «يا رسول الله، لقد ذهب روحي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت ما فعلت بأصحابك غيري، فإنْ كان هذا من سخطةٍ عليَّ فلك العتبى والكرامة». فقال صلى الله عليه وآله: «والذي بعثني بالحق، ما أخَّرتك إلا لنفسي، فأنت عندي بمنزلة هارون من موسى، ووارثي». فقال: «يا رسول الله، وما أرث منك»؟ قال: «ما أورثت الأنبياء». قال: «وما أورثت الأنبياء قبلك»؟ قال: «كتاب الله وسنَّة نبيِّهم، وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي، ورفيقي» ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وآله الآية: ﴿إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[1]...)[2].

وهذا الحديث يُبطل كلام القائلين بانحصار حديث المنزلة بخصوص غزوة تبوك.

---

(١) سورة الحجر: الآية ٤٧.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص٢٢١؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٢١، ص٤١٤ - ٤١٦؛ الموفق الخوارزمي، المناقب: ص١٥٠ - ١٥٢؛ ابن حبان، الثقات، ج١، ص١٣٩ - ١٤٢؛ ابن مخلد القرطبي، ما روي في الحوض والكوثر، ص١٢٤ - ١٢٦؛ الحافظ ابن بشكوال، الذيل على جزء بقي بن مخلد، ص١٢٤ - ١٢٦؛ المتقي الهندي، كنز العمال: ج٩، ص١٦٧؛ السيوطي، الدر المنثور، ج٤، ص٣٧٠ - ٣٧١، الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص٩٤.

ثانياً: فتح خيبر

أخرج الموفق الخوارزمي في المناقب، قال: (...حدَّثني إبراهيم بن عبيد الله بن العلاء، حدَّثني أبي، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «قال رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وآله يوم فتحت خيبر: لولا أنْ تقول فيك طوائفٌ من أمَّتي ما قالت النصارى في عيسى ابن مريم، لقلت فيك اليوم مقالاً لا تمرُّ على ملأ من المسلمين إلا أخذوا من تراب رجليك، وفضل طهورك، يستشفون به، ولكن حسبك أنْ تكون منّي وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي، أنت تؤدّي ديني وتقاتل على سنَّتي، وأنت في الآخرة أقرب الناس منّي، وأنت غداً على الحوض خليفتي، تذود عنه المنافقين، وأنت أول من يرد عليَّ الحوض، وأنت

أول داخل الجنة من أمَّتي ، وإنَّ شيعتك على منابرٍ من نور رواء مرويين، مبيضَّة وجوههم حولي، اشفع لهم فيكونون غداً في الجنة جيراني، وإنَّ عدوَّك غداً ظماء مظمئين، مسودَّة وجوههم مقمحين، حربُك حربي وسلمُك سلمي، وسرُّك سرّي وعلانيتك علانيتي ، وسريرة صدرك كسريرة صدري، وأنت باب علمي، وإنَّ وِلدك ولدي، ولحمك لحمي ودمك دمي، وإنَّ الحقَّ معك والحق على لسانك وفي قلبك وبين عينيك، والإيمان مخالط لحمك ودمك كما خالط لحمي، وأنَّ اللّٰه عز وجل أمرني أنْ أبشّرك أنَّك وعترتك في الجنة، وأنَّ عدوَّك في النار، [يا علي] لا يرد عليَّ الحوض مبغضٌ لك، ولا يغيب عنه محبٌّ لك، قال: قال علي: فخررت له سبحانه وتعالى ساجداً وحمدته على ما أنعم به عليَّ من الإسلام والقرآن، وحببني إلى خاتم النبيين وسيد المرسلين صلى اللّٰه عليه وآله»[١].

أقول: والحديث أخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة، والفقيه ابن المغازلي في المناقب، وعمر بن محمد الملا في وسيلة المتعبدين، وغيرهم[٢].

---

(١) الموفق الخوارزمي، المناقب: ص١٢٨ - ١٢٩.

(٢) ابن المغازلي، المناقب، ص٢٣٧؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج١، ص١٩٩ - ←

ولا يخفى على الناظر المنصف ما في الحديث من الدرر النظيمة، والمعاني الجليلة، والمناقب الحميدة، وإنَّ من أجلّها شأناً وأعلاها رتبةً، قوله صلى الله عليه وآله: «ولكن حسبك أنْ تكون منّي وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنَّه لا نبيَّ بعدي»، فهل بعد هذا يبقى شكٌّ في شناعة تأويلات المتأولين، وفضاعة تخرُّصات المتقوّلين، وتقوّلات المعاندين؟

٢٠٠؛ عمر الملا، وسيلة المتعبدين، ج٥، ص١٦٨.

ثالثاً: المناسبات المتفرقة

حتى اللحظة عرفنا أنَّ حديث المنزلة لم يكن خاصاً بغزوة تبوك، أو مؤطَّراً بإطارها الزماني والمكاني فحسب، وإنَّما هنالك الكثير من المناسبات التي أكَّد النبي صلى الله عليه وآله فيها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من خلال حديث المنزلة الشريف، وبالإضافة لما ذكرنا سوف نتحف القارئ الكريم ببعض الدرر المتفرقة، واللآلئ المنتظمة ممَّا جادت به شفتا رسولِ الرحمة صلى الله عليه وآله، الأمين على الوحي والرسالة، الذي ﴿مَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[1].

(١) عند أمِّ سلمة

أخرج الهيثمي[2] في مجمع الزوائد (عن أمَّ سلمة: أنَّ النبي صلى الله

(١) سورة النجم: الآية ٣ - ٥.

(٢) الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧ ق): علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، الشافعي (نور الدين، أبو الحسن) محدّث، حافظ، رافق العراقي في السماع ولازمه، وتوفي بالقاهرة في ١٩ رمضان. من تصانيفه: موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبان، مجمع ←

عليه [وآله] وسلم قال لعلي: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنَّه لا نبيَّ بعدي»، ثم قال في التعقيب على الحديث: (رواه أبو يعلى، والطبراني، وفي إسنادِ أبي يعلى محمدُ بنُ سلمة بن كهيل، وثَّقه ابنُ حبان وضعَّفه غيره، وبقيةُ رجالِهِ رجالُ الصحيح))[1].

وفي ميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر، وسبل الهدى والرشاد للإمام الصالحي الشامي (عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنَّه قال: «يا أمَّ سلمة، إنَّ علياً لحمه من لحمي، وهو بمنزلة هارون من موسى منّي، غير أنَّه لا نبيَّ بعدي». قال ابن عباس: ستكون فتنة، فمن أدركها فعليه بخصلتين: كتاب الله، وعلي بن أبي طالب، فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول - وهو آخذ بيد علي ـ: «هذا أوّل من آمن بي، وأوّل من يصافحني يوم القيامة،

الزوائد ومنبع الفوائد، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. (شذرات الذهب، ابن العماد: ج٧، ص٧٠؛ حسن المحاضرة، السيوطي: ج١، ص٢٠٥؛ إيضاح المكنون، البغدادي: ج١، ص١٨٦، وج٢، ص٥٦٦؛ الأعلام، الزركلي: ج٥، ص٧٣ - ٧٤؛ هدية العارفين، البغدادي: ج١، ص٧٢٧).

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩، ص١٠٩، أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى، ج١٢، ص٣١٠؛ ابن جبان، صحيح ابن حبان، ج١٥، ص١٦؛ الهيثمي، موارد الظمآن، ج٧، ص١٣١.

وهو فاروق هذه الأمة، يفرّق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصّدّيق الأكبر، وهو خليفتي من بعدي»)[١].

وفي مناقب الخوارزمي (عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «هذا علي بن أبي طالب، لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنَّه لا نبيَّ بعدي، وقال: يا أمَّ سلمة! اشهدي واسمعي، هذا عليٌّ أميرُ المؤمنين، وسيّدُ المسلمين، وعيبةُ علمي، وبابي الذي أوتى منه، أخي في الدنيا، وخدني في الآخرة، ومعي في السّنام الأعلى»)[٢].

(٢) عند عقيل وجعفر ابني أبي طالب

أخرج ابن عساكر[٣] بإسناده عن عقيل بن أبي طالب، قال:

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٢، ص٣، ابن حجر، لسان الميزان: ج٢، ص٤١٤؛ الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص٢٩١.

(٢) الخوارزمي، المناقب، ص١٤٢.

(٣) ابن عساكر (٤٩٩ - ٥٧١ ق): علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي، الشافعي، المعروف بابن عساكر (أبو القاسم، ثقة الدين) محدّث، حافظ، فقيه، مؤرِّخ. ولد في المحرَّم، ورحل إلى العراق ومكة والمدينة والكوفة ←

(نازعت علياً وجعفر بن أبي طالب في شيء، فقلت: والله، ما أنتما بأحبِّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله منّي، إنَّ قرابتنا لواحدة، وإنَّ أبانا لواحد، وإنَّ أمَّنا لواحدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «...يا عقيل، والله إنّي لأحبَّك لخصلتين: لقرابتك، ولحبِّ أبي طالب إيَّاك - وكان أحبَّهم إلى أبي طالب - وأما أنت يا جعفر، فإنَّ خلقك يشبه خلقي، وأنت يا علي، فأنت منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنَّه لا نبيَّ بعدي»)[1].

وأصبهان ومرو ونيسابور وهراة وسرخس وابيورد وطوس والري وزنجان وغيرها من البلدان، وسمع من شيوخها، وحدَّث ببغداد ومكة ونيسابور وأصبهان، توفي بدمشق في ١١ رجب، ودفن بباب الصغير. من تصانيفه الكثيرة: تاريخ مدينة دمشق، الإشراف على معرفة الأطراف. (سير النبلاء، الذهبي: ج١٢، ص٢٧٨ - ٢٨١؛ الوافي بالوفيات، الصفدي: ج١٢، ص٣٥ - ٣٨؛ وفيات الأعيان، ابن خلكان: ج١، ص٢٤٢ - ٢٤٣؛ طبقات الشافعية، السبكي: ج٤، ص٢٧٣ - ٢٧٧؛ المنتظم، ابن الجوزي: ج١٠، ص٢٦١؛ معجم الأدباء، ياقوت: ج١٣، ص٧٣ - ٧٨؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: ج٦، ص٧٧؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج٤، صص١١٨ - ١٢٣؛ شذرات الذهب، ابن العماد: ج٤، ص٢٣٩ - ٢٤٠؛ مرآة الجنان، اليافعي: ج٣، ص٣٩٣ - ٣٩٦، البداية، ابن كثير: ج١٢، ص٢٩٤؛ المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء: ج٣، ص٦٢).

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤١، ص١٨، وج٤٢، ص١٧٠؛ المتقي الهندي، كنز

(٣) عند أبي عبيدة والشيخين

أخرج ابن عساكر بإسناده «عن عبد الله بن عباس، قال: سمعت عمر بن الخطاب - وعنده جماعةٌ فتذاكروا السابقين إلى الإسلام - فقال عمر: أما عليٌّ فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول فيه ثلاث خصال: لوددت أنَّ لي واحدة منهنَّ، فكان أحبّ إليَّ ممّا طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة إذ ضرب النبي صلى الله عليه وآله بيده على منكب علي عليه السلام، فقال له: «يا عليُّ، أنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأوّل المسلمين إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى». وأخرجه الخوارزمي في المناقب، وابن الدمشقي في جواهر المطالب، والإمام الصالحي الشامي في سبيل الهدى والرشاد، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة، وغيرهم)[1].

العمال: ج١١، ص٧٣٩.

(١) الخوارزمي، المناقب، ص٥٥؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٦٧؛ ابن الدمشقي، جواهر المطالب، ج١، ص٣٧؛ الإمام الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص٢٩١؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج٢، ص١٤٦

(٤) عند أنس بن مالك

أخرج الحافظ ابن مردويه[١] الأصفهاني، بإسناده عن أنس بن مالك، قال: بينا أنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «الآن يدخل سيد المسلمين، وأمير المؤمنين، وأولى الناس بالنبيين»، إذ طلع علي ابن أبي طالب عليه السلام، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح العرق من جبهته ووجهه ويمسح به وجه علي بن أبي طالب عليه السلام، ويمسح العرق من وجه علي عليه السلام ويمسح به وجهه، فقال له علي عليه السلام: «يا رسول الله، نزل فيَّ شيء»؟ قال: «أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى؟! إلا إنَّه لا نبيَّ بعدي، أنت أخي، ووزيري، وخير من أخلف بعدي، تقضي ديني، وتنجز وعدي، وتبيِّن لهم ما اختلفوا فيه من بعدي، وتعلّمهم من تأويل القرآن ما لم يعلموا، وتجاهدهم على التأويل، كما جاهدتهم على التنزيل»)[٢].

---

(١) ابن مردويه (٣٢٣ - ٤١٠ ق): أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك بن موسى بن جعفر الأصبهاني (أبو بكر) محدِّث، حافظ، مفسِّر، مؤرِّخ. توفي لست بقين من رمضان. من تصانيفه: التفسير الكبير في سبع مجلدات، المستخرج على صحيح البخاري. (شذرات الذهب، ابن العماد: ج٣، ص١٩٠؛ تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج٣، ص٢٣٨؛ كشف الظنون، حاجي خليفة: ص٤٣٩).

(٢) ابن مردويه الأصفهاني، المناقب: ص٦١.

خلاصة الفصل الثالث

بعد هذه الإطلالة السريعة والمختصرة على المناسبات التي قيل فيها حديث المنزلة الشريف، بإمكاننا أنْ نجزم - وبضرس قاطع - بأنَّ إصرار النبي صلى الله عليه وآله وتأكيده على التبليغ بحديث المنزلة واستغلال الظروف المناسبة والمواطن الملائمة يؤكد على أنَّ المراد من الحديث الشريف أعلى وأكبر ممّا حاول البعض بيانه، وليس الاستخلاف المؤقت على المدينة هو المراد أبداً، فإنَّا لو تنزَّلنا جدلاً، وقلنا بانحصار دلالته على ما في غزوة تبوك، يبقى السؤال عن تفسير الأحاديث التي قيلت في مناسبات أخرى كالمؤاخاة وفتح خيبر وغيرها من المناسبات المتفرّقة الأخرى من غير جواب، فهي من باب السالبة بانتفاء الموضوع، إذ ليس في البين سفرٌ أصلاً، كي يقال: إنَّما استخلفه خلافةً محدودةً أو مؤقتةً، وعليه فكل ذلك يوحي بأنَّ لحديث المنزلة العديد من الدلالات الخطيرة والمضامين الجليلة، والتي من شأنها أنْ تلعب دوراً أساسياً ومحورياً في رسم معالم الحكم والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله، الأمر الذي يمكن أنْ يستفاد صراحةً من القرائن الكثيرة التي اشتملت عليها ألفاظ الحديث كما سيأتي، وهذا الذي يصلح تفسيراً منطقياً لبيان سبب إصرار البعض على إنكار حديث المنزلة تارةً، وعلى تقييده بغزوة تبوك أخرى، وعلى محاولة إفراغه من محتواه ثالثة.



الفصل الرابع

دلالات حديث المنزلة الشريف

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: بيان منزلة هارون من موسى عليه السلام وثبوتها لعلي عليه السلام

المبحث الثاني: دلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

المبحث الثالث: دلالة الحديث على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام

المبحث الرابع: دلالته على نجاة المتمسكين به

المبحث الأول: بيان منزلة هارون من موسى عليه السلام وثبوتها لعلي عليه السلام

قبل الإشارة إلى دلالات حديث المنزلة الشريف وما يحمله من الكنوز المعرفية والمسائل العقائدية المحورية، نرى لزاماً علينا أنْ نبين شيئاً من منازل هارون عليه السلام، والتي كان النبيُّ الأكرم صلى الله عليه وآله يريد إثباتها لعلي عليه السلام من خلال هذا الكلام المقتضب.

لا شك في أنَّ النبي صلى الله عليه وآله أثبت لعلي عليه السلام جميعَ المنازل التي حظي بها هارون من أخيه موسى عليه السلام ولم يستثنِ منها سوى النبوة، الأمر الذي يحتّم علينا - قبل البحث في دلالات حديث المنزلة والاستدلال به على إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام - معرفة منازل هارون عليه السلام، ليتسنَّى لنا بعد ذلك القول بثبوتها لعلي عليه السلام، ومن حسن الحظ أنَّ القرآن الكريم أشار إلى بعض تلك المنازل بصورة جلية وواضحة، فأثبت له:

أولاً: النبوّة

إنَّ من أجلّ منازل هارون عليه السلام هي النبوة وقد أشار إليها القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيّاً ﴾[(١)]، وهذا المنزلة هي ما استثناه النبي صلى الله عليه وآله في حديث المنزلة، وإنْ كانت ظاهرة؛ لما أجمع عليه المسلمون من عدم وجود نبي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ هو خاتم النبيين والمرسلين، قال الله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ﴾[(٢)]، وعلى ذلك إجماع الشيعة الإمامية.

ثانياً: الوزارة

الوزارة من المنازل الثابتة لهارون عليه السلام بصريح القرآن، قال تعالى حكاية عن لسان موسى: ﴿ وَاجْعَل لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي ﴾[(٣)].

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ

(١) سورة مريم: الآية ٥٣.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.

(٣) سورة طه: الآية ٢٩.

هَارُونَ وَزِيراً }[١].

والوزارة ممَّا لم تستثنَ من منازل هارون فيمكن القول بثبوتها لعلي عليه السلام، سيَّما وأنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبتها له عليه السلام في أحاديث أخرى، منها ما رواه الطبراني، والهيثمي والمتقي الهندي، عن ابن عمر، قال - واللفظ للأول ـ: (بينما أنا مع النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في ظلّ بالمدينة، وهو يطلب علياً رضي الله عنه، إذ انتهينا إلى حائط[٢]، فنظرنا فيه إلى علي وهو نائم في الأرض، وقد اغبر، فقال: لا ألوم الناس، يكنُّونك أبا تراب، فلقد رأيت علياً تغيَّر وجهُهُ واشتدَّ ذلك عليه، فقال: «ألا أرضيك يا علي»؟! قال: «بلى يا رسول الله»، قال: «أنت أخي، ووزيري، تقضي ديني، وتنجز موعدي، وتبرئ ذمَّتي، فمن أحبَّك في حياةٍ منّي فقد قضى نحبه، ومن أحبَّك بعدي ولم يرك ختم الله له بالأمن والإيمان وآمنه يوم الفزع، ومن مات وهو يبغضُك يا علي مات ميتةً جاهليةً، يحاسبه الله بما عمل في الإسلام»)[٣].

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٣٥.

(٢) الحائط: البستان.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير، ج١٢، ص٣٢١؛ الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩، ص١٢١، المتقي الهندي، كنز العمال: ج١١، ص٦١١.

وفي حديث المنزلة عند المؤاخاة - وسوف يأتي - تصريح بإثبات الوزارة له عليه السلام، فقد روى القرطبي والحافظ ابن بشكوال حديث المؤاخاة بأكمله ومنه: «...والذي بعثني بالحقِّ ما أخَّرتك إلا لنفسي، فأنت عندي بمنزلة هارون من موسى، غير أنَّه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووزيري ووارثي».

قال: «يا رسول الله! وما أرث منك»؟

قال: «كتاب الله وسنَّتي»(١).

ويؤكّد ثبوت الوزارة له قوله صلى الله عليه وآله في حادثة الدار المعروفة - على ما رواه النسائي وغيره -: (...قال: «أنت أخي، وصاحبي، ووارثي، ووزيري، فبذلك ورثت ابن عمي دون عمي...»)(٢).

وفي شرح النهج للمعتزلي: (عن أبي رافع، قال: أتيت أبا ذر بالرَّبذة أودِّعه، فلمَّا أردت الانصراف، قال لي ولأناس معي: ستكون فتنة، فاتقوا الله، وعليكم بالشيخ علي بن أبي طالب، فاتبعوه، فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له: «أنت أوّل من آمن بي،

---

(١) ابن مخلد القرطبي، مرويات الصحابة في الحوض والكوثر، ص١٢٦؛ ابن بشكوال، جزء بقي بن مخلد، ص١٢٦.

(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج٥، ص١٢٦.

وأول من يصافحني يوم القيامة، وأنت الصدِّيق الأكبر، وأنت الفاروق الذي يفرِّق بين الحق والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الكافرين، وأنت أخي ووزيري، وخير من أترك بعدي، تقضى ديني وتنجز موعدي»)[١].

ثالثاً: الخلافة

قال تعالى: { وَقَالَ مُوسَى لأخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ }[٢].

رابعاً: الاختصاص بالقرابة القريبة

قال تعالى: { وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي }[٣].

خامساً: الشراكة في تبليغ الرسالة

قال تعالى: { وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي }[٤].

(١) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج١٣، ص٢٢٨.
(٢) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.
(٣) سورة طه: الآية ٣١.
(٤) سورة طه: الآية ٣١.

سادساً: البلاغة والفصاحة

قال تعالى: { وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي }(١).

سابعاً: الكفاءة

قال تعالى في حكاية أمر موسى وهارون عليه السلام: { فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي }(٢).

ثامناً: الأعلمية المطلقة على بني إسرائيل

نصَّ جماعة من مفسري العامة كالثعلبي والبغوي والإمام الجلالي والسيوطي عند تفسير قوله تعالى في حكاية أمر قارون: { قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي }(٣)، على أنَّ قارون كان أعلم بني إسرائيل بعد موسى وهارون(٤)، أما أعلميتهما عليهما السلام فلهما من العلم ما لا يصل إليه العالمون.

---

(١) سورة القصص: الآية ٣٤.

(٢) سورة القصص: الآية ٣٤.

(٣) سورة القصص: الآية ٧٨.

(٤) انظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٧، ص٢٦٤؛ البغوي، تفسير البغوي، ج٣، ص٤٥٦؛ المحلي والسيوطي، تفسير الجلالين، ص٥١٨.

المبحث الثاني: دلالة الحديث على إمامة علي عليه السلام

يعتبر حديث المنزلة من أمهات الأحاديث الواردة بشأن النص على علي عليه السلام وإثبات إمامته، ويمكن الاستدلال به من عدة جوانب، منها:

١. دلالة الحديث على ثبوت منازل هارون لعلي عدا النبوة

إنّ هذا الحديث يدلُّ على إثبات عموم ما خصَّ الله به هارون عليه السلام من المنازل، والتي من ضمنها النبوة، والخلافة، والوزارة، والفصاحة، والقرابة، عدا ما خرج بالاستثناء، وهو النبوة لا غير، وحينئذ فيكون الحديث نصًّاً في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله، وإثبات خلافته.

وتقريب الاستدلال: إنَّ قوله صلى الله عليه وآله: «أنت منّي بمنزلة هارون»، يحتوي على اسم الجنس وهو (المنزلة)، مضافاً إلى عَلَم،

وهو (هارون)، ومتى ما أضيف اسمُ الجنس إلى عَلَمٍ أفادتْ الإضافةُ العمومَ، فيثبت لعلي عليه السلام جميع منازل هارون من الخلافة والوزارة والقرابة وغيرها عدا ما خرج بالاستثناء وهو النبوة لا غير، كما بيَّنّا.

دلالة اسم الجنس المضاف على العموم

أمّا كون اسم الجنس المضاف من أدوات العموم، فهو أمرٌ مفروغٌ عنه في علم الأصول واللغة، قال البهائي: (صيغ العموم حقائق فيه لا في الخصوص، كاسم الشرط والاستفهام والموصول واسم الجنس معرفاً بـ(لامه) أو مضافاً، والجمع كذلك، والنكرة المنفية...)[١].

وقال الخطائي: (إضافة المصدر إنَّما تفيد العموم؛ لأنَّ اسم الجنس المضاف من أدوات العموم...)، وقال الجلبي في حاشيته على شرحه المطول: (قوله: (واستغراق المفرد أشمل)، قد سبق تصريح الشارح بأنَّ إضافةَ المصدر تفيد الحصر، وحقَّق هناك أنَّ مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم، فهذه القضية كلية...)[٢]، وممن صرَّح التفتازاني، قال: إنَّ (اسم الجنس المضاف بمنزلة المعرَّف باللام)[٣]، أي في إفادة

(١) البهائي، زبدة الأصول، ص١٢٤ - ١٢٥.

(٢) انظر: الميلاني، الإمامة في أهم الكتب الكلامية، ص٢١٦ - ٢١٧.

(٣) التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢، ص٢٠٥.

العموم، وقال العيني: (اسم الجنس المضاف من الألفاظ العامة)[١]، وفي شرح قوله صلى الله عليه وآله: «يُستجاب لأحدكم ما لم يعجل»، قال: (قوله: (لأحدكم) أي كل واحد منكم، إذ اسم الجنس المضاف يفيد العموم على الأصح)[٢].

٢. ثبوت الإمامة والخلافة بدليل الاستثناء

لا شك في أنَّ معيار العموم الاستثناء، وكل ما صحّ الاستثناء منه ممّا لا حصر فيه فهو عام، والحديث يشتمل على الاستثناء، فيكون صريحاً في إثبات جميع منازل هارون لعلي عليه السلام والتي من أهمّها الخلافة.

نعم لا بدَّ من كون الاستثناء متصلاً لا منقطعاً، وهو كذلك في المقام، لما قرره العلماء في محلّه من أنَّ الأصل في الاستثناء أنْ يكون متصلاً لا منقطعاً، كما صرَّح بذلك التفتازاني، والإمام النووي، والماردينى، والعيني، والإيجي، والآلوسي، والشنقيطي، وغيرهم[٣].

---

(١) العيني، عمدة القاري، ج٣، ص٤٤.

(٢) العيني، المصدر السابق: ج٢٢، ص٣٠٠.

(٣) سعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني، ص٢٨٣؛ يحيى بن شرف النووي، الأذكار النووية، ص٣٦٥؛ الماردينى، الجوهر النقي، ج٤، ص٢٨١؛ العيني، عمدة القاري، ج١، ص٢٦٧، ٢٦٨؛ الإيجي، المواقف، ج١، ص٢٧٦؛ الآلوسي، تفسير ←

وأمّا الاستثناء المنقطع فهو من المجاز الذي لا يُصار إليه إلا بقرينةٍ صارفةٍ، وهي مفقودةٌ في المقام.

وأمَّا ما ادُّعي من القرينة التي هي ورود الحديث في خصوص غزوة تبوك، فإنَّها مردودةٌ بما بيَّنّاه مسبقاً في إثبات ورودِ الحديث في مواطن مختلفة، منها المؤاخاة وفتح خيبر ومناسبات متفرقة كثيرة.

وأما القول بأنَّ الاستثناء في الحديث منقطعٌ بقرينة الجملة الخبرية، التي لا يُمكن أنْ يكون استثناؤها متصلاً، فهو مردودٌ بالأحاديث الصحيحة التي ورد المستثنى فيها مفرداً لا جملة خبرية، كما في الحديث الذي أخرجه أحمد بسندٍ صحيحٍ، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها: (أنَّ علياً رضي الله عنه خرج مع النبي صلى الله عليه وآله حتى جاء ثنية الوداع وعليٌّ رضي الله عنه يبكي، [و] يقول: «تخلفني مع الخوالف»؟ فقال: «أو ما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا النبوة»[1]، وهو صحيح على شرط البخاري كما صرَّح بذلك الحافظ

الآلوسي، ج٢٠، ص١٠؛ الشنقيطي، أضواء البيان، ج٣، ص٢٩١ وص٤٠٨.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١، ص١٧٠؛ ابن مردويه الأصفهاني، المناقب: ص١١٢؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٤٢، ص١٦٢؛ السيوطي، الدر المنثور، ج٣، ص٢٦٦.

ابن كثير، والألباني، وشعيب الأرنؤوط[١].

وعليه فتكون دلالة الحديث على إثبات جميع مزايا هارون ومنازله الأخرى لعلي عليه السلام تامة وواضحة، وبهذا يثبت أنَّ لعلي عليه السلام عموم منازل هارون؛ كالخلافة والوزارة، والأعلمية، والقرابة القريبة، وغيرها ممَّا لم نذكره، ويكون عليٌّ عليه السلام هو صاحب النص والخليفة الشرعي بعد النبي صلى الله عليه وآله، لا ينازع في ذلك إلا مكابر أو صاحب شبهة أو هوى، لما عرفت من أنَّ الإمامة والخلافة من جملة تلك المنازل.

٣. تصريح النبي صلى اللّه عليه وآله باستخلاف علي عليه السلام

إنَّ المتابعة الدقيقة لألفاظ الحديث توصل القارئ إلى يقين لا يخامره شكٌّ في ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام، فإنَّه قد اشتمل على العديد من العبارات الصريحة فيها، ومن هذه الألفاظ والعبارات:

(١) قوله صلى الله عليه وآله: «أنت خليفتي»، وهذا المقطع من

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧، ص٣٧٧؛ محمد ناصر الألباني، إرواء الغليل، ج٥، ص١١.

كلامه صلى الله عليه وآله من الصراحةِ بمكان بحيث لا يحتاج إلى شرحٍ وبيان؛ لأنَّ الخليفة من يخلف غيره ويقوم مقامه، وينوب عنه في تدبير الأمور العامة[١]، وهذه هي الإمامة صراحةً، فكأنَّ النبي صلى الله عليه وآله لم يكتفِ بدلالة الحديث على إثبات عموم المنازل الهارونية لعلي عليه السلام، فخصَّ الخلافة وأفردها بالذّكر؛ لأنَّها أعلى تلك المنازل وأشرف تلك المراتب؛ ليؤكّد المعنى ويفسِّره بأكمل المصاديق وأبرزها.

وأمّا كون الخلافة من منازل هارون فهو صريح قوله تعالى: { وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ }[٢].

وقد أثبتها النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام ولم يستثنها كما استثنى النبوة، وبهذا تثبت الخلافة لعلي عليه السلام كما هو واضح.

جواب شبهة المعاصرين

حاول بعض المتصيدين بالماء العكر القدح بدلالة حديث المنزلة

(١) انظر: الرازي، مفاتح الغيب، ج٢، ص١٦٥، البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج١، ص٢٨٠؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود، ج١، ص٨١؛ الآلوسي، تفسير الآلوسي، ج١، ص٢٢٠.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

رغم وضوحها، ورغم إقراره بدلالة الحديث على الخلافة، إلا أنه قال: إنّ الخلافة التي أثبتها النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام في حديث المنزلة هي خلافة خاصة ومحددة بحقبة زمنية خاصة، وليست هي الخلافة والإمامة العامة التي يقول بها الشيعة الإمامية؛ لأنَّ النبي صلى الله عليه وآله إنَّما استخلفه في غزوة تبوك فقط.

والحق أنَّ ماذُكِرَ أوهنُ من بيت العنكبوت، وهو مدفوعٌ بالروايات السنية العديدة التي أكَّدت أنَّ حديث المنزلة لم يكن منحصراً بغزوة تبوك، بل ورد في مناسبات متعددة، أكَّد النبي صلى الله عليه وآله فيها على استخلاف علي عليه السلام وإعطائه منازل هارون عليه السلام قبل غزوة تبوك بسنين متمادية، وقد ذكرنا ذلك في مناسبات حديث المنزلة، وأثبتنا أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد خصَّ علياً عليه السلام بتلك المنازل في العديد من المناسبات، منها حادثة المؤاخاة، وفي فتح خيبر وفي كثير من المناسبات الخاصة، وبالإضافة إلى ذلك كلّه فإنَّ هناك الكثير من الروايات النبوية الصحيحة، أثبتت خلافة علي عليه السلام على نحو الإطلاق، وهي بمثابة قرينة تؤيد وتؤكد عمومَ الخلافة الواردة في حديث المنزلة، منها ما روي في حديث الدار المشهور: (عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «لمّا أنزلت هذه الآية: { وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ

الْأَقْرَبِينَ ﴾ [١]، على رسول الله صلى الله عليه وآله دعاني، فقال: يا علي، إنَّ الله أمرني أنْ أنذر عشيرتك الأقربين... ثم تكلَّم رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: يا بني عبد المطلب، إنّي والله ما أعلم أنَّ شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممَّا جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أنْ أدعوكم إليه، فأيُّكم يؤازرني على هذا الأمر، على أنْ يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت: أنا - وإنّي لأحدثهم سناً وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً - أنا يا رسول الله، أكون وزيرك عليه، فأعاد القول، فأمسكوا وأعدت ما قلت، فأخذ برقبتي، ثم قال لهم: هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أنْ تسمع لابنك وتطيع») [٢].

فالحديث صريحٌ في إرادة الخلافة العامة، والتي فهمها القوم، واستعظموها، حتى قال قائلُهم لأبي طالب: (قد أمرك أنْ تسمع لابنك وتطيع)، والتي كانت أحد أسباب نفور بعضهم، ولو لم يكن النبي صلى الله عليه وآله يريد ذلك المعنى العام من الخلافة لأنكر عليهم هذا الفهم.

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٢١٤.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٣، ص٢١١.

فعُلِمَ من فهمهم بضميمة إقرار النبي صلى الله عليه وآله له: أن الخلافة هنا عامة وليست خاصة، سيَّما وأنَّ النبي صلى الله عليه وآله قرنها بالوصية، وبالسمع والطاعة.

وقد روى هذا الحديث أحمدُ بنُ حنبل في المسند مع اختلاف يسير في الألفاظ، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق، والمتقي الهندي في كنز العمال وصحَّحه، وابنُ أبي حاتم الرازي في تفسيره[1]، كما أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: **(إسناده جيد)**[2].

ويؤيده ما أخرجه الحاكم الحسكاني الحنفي (عن علي بن أبي طالب، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا هبط نجم من السماء في دار رجل من أصحابي، فانظروا من هو؟ فهو خليفتي عليكم بعدي، والقائم فيكم بأمري، فلمّا كان من الغد انقضَّ نجمٌ من السَّماء، قد غلب ضوؤه على ضوء الدنيا، حتى وقع في حجرة علي ابن أبي طالب، فهاج القوم، وقالوا: والله لقد ضلَّ هذا الرجل وغوى.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١، ص١١١؛ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج٤، ص٣٢، وج٤٢، ص٤٧ - ٤٨؛ المتقي الهندي، كنز العمال: ج١٣، ص١٢٨ - ١٢٩؛ ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، ج٩، ص٢٨٢٧.

(٢) مجمع الزوائد، الهيثمي، ج٩، ص١١٣.

فأنزل الله: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾ [١]»[٢].

ويؤيده أيضاً ما أخرجه ابن مردويه، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنَّ أخي ووزيري وخير من أخلف بعدي علي بن أبي طالب»[٣].

ومن الواضح جداً أنَّ هذه الأحاديث السنية الصريحة تعضد حديث المنزلة وتقوي دلالته على ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله، فهل هنالك دليل يضاهي حديث المنزلة في الدلالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، سيّما وأنَّه اشتمل - في بعض ألفاظه - على تصريح النبي صلى الله عليه وآله بخلافة علي عليه السلام من بعده صراحةً وليس في حياته، كما أورد ذلك الذهبي، وابن حجر، وغيرهما، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنَّه قال: «يا أمَّ سلمة، إنَّ علياً لحمه من لحمي، وهو بمنزلة هارون من موسى منّي، غير أنَّه لا نبيَّ بعدي»، قال ابن عباس: ستكون فتنة، فمن أدركها فعليه بخصلتين: كتاب الله، وعلي بن أبي طالب، فإنّي

---

(١) سورة النجم: الآية ١ - ٢.

(٢) شواهد التنزيل، الحاكم الحسكاني، ج٢، ص٢٨٠.

(٣) ابن مردويه الأصفهاني، المناقب: ص١٠٢.

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول، وهو آخذ بيد علي: «هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، وهو فاروق هذه الأمة، يفرّق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصديق الأكبر، وهو خليفتي من بعدي»[(١)].

وإنّي لأعجب من هؤلاء المشككين والمتقوّلين، فإنَّهم يروون بأنَّ أبا بكر عندما استخلف عمرَ، دعاه، (فلمّا جاء وقعد بين يديه، قال له أبو بكر: يا عمر! إنَّه قد أبغضك مبغض وأحبَّك محبٌّ، وقديماً كان الشّر يحب والخير يبغض، فدونك هذا العهد فخذه إليك، فأنت **خليفتي من بعدي...**)[(٢)].

ولا أدري كيف لا تكون كلمة: **(أنت خليفتي من بعدي)** صريحةً في الخلافة والإمامة والزعامة والقيادة إذا نطق بها النبي صلى الله عليه وآله بحق علي عليه السلام، بينما تكون دالّة على الخلافة والإمامة والزعامة بكل وضوح وصراحة إذا نطق بها أبو بكر بحق عمر بن الخطاب؟

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٢، ص٣؛ وص٤١٦ - ٤١٧؛ ابن حجر، لسان الميزان: ج٢، ص٤١٣ - ٤١٤.

(٢) أحمد بن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح، ج١، ص١٢٢.

(٢) قوله صلى الله عليه وآله: «فإنَّ المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»، ومن الواضح جداً أنَّ صلاح عاصمة الإسلام لا يتوقف على وجود الأفراد العاديين، هذا أولاً، وثانياً: يمكن القول بأنَّه إذا كانت المدينة لا تصلح شؤونها ولا ينتظم أمرها إلا بوجود علي عليه السلام، والحال أنَّ النبي صلى الله عليه وآله ما زال على قيد الحياة، فإنَّ أمورها لا تصلح ولا تنتظم بعد رحيله إلا بعلي عليه السلام قطعاً ويقيناً.

وهذا لعمري من أقوى الدلائل على صحة إمامته بل وجوبها، وبطلان إمامة غيره، فهو الفرد الذي ينحصر به صلاحُ الأمة وانتظام أمرها واستقامة شؤونها، وهذا من الأمور المسلمة ليس عند الشيعة المعاصرين فحسب بل عند روَّادهم الأوائل من الصحابة والتابعين، فهذا سلمان الفارسي المحمدي يقول في خطبته المشهورة: (أما والذي نفس سلمان بيده، لو ولَّيتموها علياً عليه السلام لأكلتم من فوقكم ومن تحت أرجلكم، ولو دعوتم الطير في جوّ السماء لأجابتكم، ولو دعوتم الحيتان من البحار لأتتكم، ولما عال وليُّ الله، ولا طاش لكم سهمٌ من فرائض الله، ولا اختلف اثنان في حكم الله، **ولكن أبيتم فولَّيتموها غيره، فأبشروا بالبلاء، واقنطوا من الرخاء...)**[١]، كما هو رأيُ الكثير من

(١) الطبرسي، الاحتجاج، ج١، ص١٥١؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج٢٩، ص٨٠.

الصحابة المعروفين بإخلاصهم للرسالة وصاحبها الأقدس صلى الله عليه وآله.

(٣) قوله صلى الله عليه وآله: «أنت وليي في كل مؤمن بعدي»، وهو من القرائن القويّة على إرادة الخلافة وولاية الأمر، وليس المراد من الولاية ولاية الحب أو النصرة؛ لعموم ذلك في كل مؤمن ومؤمنة، قال الله تعالى: { وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ }[1]، كما هي متوفرة في الكافرين إيضاً، قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }[2].

فالذي أعطاه النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام هو ولاية خاصة، وهي الإمامة والخلافة لا غير، وبخلاف هذا القول يدخُلُ كلامُ النبي صلى الله عليه وآله في باب اللغو، أو يكون تحصيلاً للأمر الحاصل، وهو قبيح من الحكيم العاقل، وسيد الحكماء صلى الله عليه وآله منزَّهٌ عن كلّ ذلك، فهل يصحُّ للرئيس أنْ يقول في مقام تبجيل أحد قادته: أنَّك أحد جنودي، في حال أنَّ الجندية حاصلة لعامة الأفراد،

(١) سورة التوبة: الآية ٧١.

(٢) سورة المائدة: الآية ٥١.

فضلاً عن القادة؟ وهنا كذلك، وإنْ اختلف الوصفان.

(٤) قوله صلى الله عليه وآله في حادثة المنزلة عند المؤاخاة:

«...فأنت عندي بمنزلة هارون من موسى، ووارثي».

فقال: «يا رسول اللّه، وما أرث منك»؟

قال: «ما أورثت الأنبياء»، قال: «وما أورثت الأنبياء قبلك»؟

قال: «كتاب اللّه وسنَّة نبيِّهم...»(١).

ففي هذه الألفاظ تصريح بأنَّ النبي صلى الله عليه وآله أورث علياً عليه السلام الكتاب والسنة، ومن البديهي أنَّ من عنده وراثة الكتاب والسنة على نحو الحصر، ثبتت له الخلافة الإلهية والإمامة الشرعية، وكان أولى من غيره بها، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾(٢)، فجعل وراثة الكتاب من ملحقات الاصطفاء، وقال تعالى:

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير، ج٥، ص٢٢١؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق: ج٢١، ص٤١٤ - ٤١٦؛ الموفق الخوارزمي، المناقب: ص١٥٠ - ١٥٢؛ ابن حبان، الثقات، ج١، ص١٣٩ - ١٤٢؛ ابن مخلد القرطبي، ما روي في الحوض والكوثر، ص١٢٤ - ١٢٦؛ الحافظ ابن بشكوال، الذيل على جزء بقي بن مخلد، ص١٢٤ - ١٢٦؛ المتقي الهندي، كنز العمال: ج٩، ص١٦٧؛ السيوطي، الدر المنثور، ج٤، ص٣٧٠ - ٣٧١، الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص٩٤.

(٢) سورة فاطر: الآية ٣٢.

{ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ }[(١)]، ومن الواضح أنَّ الله لم يورّث الكتاب لعموم بني إسرائيل، وفيهم الكافر والمعاند والمكابر، بل أورثه الأنبياء أو الأوصياء، ووراثة علي عليه السلام للكتاب والسنة من الصنف الثاني، أعني وراثة الأوصياء، نظير وراثة داود عليه السلام التي أشار إليها القرآن بقوله: { وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ }[(٢)]، فإنَّ وراثة الكتاب والسنة من أشرف ما ورثه داود من سليمان عليهما السلام، وليس المراد خصوص الوراثة المالية، فإنَّ ذلك حاصلٌ لعموم بني البشر، من غير فرق بين الأنبياء وغيرهم.

---

(١) سورة غافر: الآية ٥٣.

(٢) سورة النمل: الآية ١٦.

المبحث الثالث: دلالة الحديث على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام

ودلالة الحديث على عصمة أمير المؤمنين عليه السلام - لكونها من منازل هارون عليه السلام ولم تستثنَ - واضحة، فلا نطيل الكلام فيها.

المبحث الرابع: دلالة الحديث على نجاة المتمسكين به

إنَّ من أهمِّ ما يمكن استفادتُهُ من حديث المنزلة نجاة المتمسِّكين بعلي عليه السلام والقائلين بإمامته، لما عرفت من حصول النجاة لمن تمسَّك بخلافة هارون عليه السلام وانخرط تحت ولايته عند غيبة موسى عليه السلام، ولم ينحرف مع السَّامري، فكما أنَّ الضلال والهلاك نصيب من حاد عن هارون عليه السلام وابتعد عنه وجانبه، ومصير من سلك طريق السَّامري، واتخذ العجل، كذلك فمَن حاد عن علي عليه السلام، وابتعد عنه، وجانبه، وحاربه بعد غياب النبي صلى الله عليه

وآله يكون من الضالين، وهذا ما تؤيده الكثير من الروايات:

منها ما أخرجه الخوارزمي وابن أبي الحديد والقندوزي الحنفي والآلوسي، عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال لعلي عليه السلام: «حربك حربي وسلمك سلمي»[١].

ومنها ما أخرجه الخوارزمي في المناقب، قائلاً: (روى السيد أبو طالب بإسناده عن علقمة والأسود قالا: أتينا أبا أيوب الأنصاري فقلنا: يا أبا أيوب، إنَّ الله أكرمك بنبيه صلى الله عليه وآله إذ أوحى إلى راحلته فبركت على بابك، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله ضيفاً لك، فضيلة الله فضَّلك بها، فأخبرنا عن مخرجك مع علي بن أبي طالب عليه السلام، قال أبو أيوب: فإنّي أُقسم لكما: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا البيت الذي أنتما فيه، وما فيه غير رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي جالس عن يمينه، وأنا جالس عن يساره، وأنس بن مالك قائم بين يديه، إذ تحرَّك الباب فقال صلى الله عليه وآله: «انظر من بالباب»؟ فخرج أنس فنظر فقال: هذا عمار بن ياسر.

(١) الخوارزمي، المناقب، ص١٢٩؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣، ص٢٩٨؛ وج١٨، ص٢٤؛ وج٢٠، ص٢٢١؛ القندوزي، ينابيع المودة، ج١، ص١٧٢؛ الآلوسي، تفسير الآلوسي، ج٢٦، ص١٥١.

فقال صلى الله عليه وآله: «افتح لعمار الطيّب المطيّب»، ففتح أنس ودخل عمار فسلَّم على رسول الله صلى الله عليه وآله، فرحَّب به ثم قال لعمار: «إنَّه سيكون في أمَّتي من بعدي هنات حتى يختلف السيف فيما بينهم وحتى يقتل بعضُهم بعضاً وحتى يبرأ بعضُهم من بعض، فإذا رأيت ذلك فعليك بهذا الأصلع عن يميني: علي بن أبي طالب، وإن سلك الناس كلُّهم وادياً وسلك عليٌّ وادياً، فاسلك واديَ عليٍّ وخلّ عن الناس، إنَّ علياً لا يردّك عن هدى، ولا يدلّك على ردى، يا عمار طاعة علي طاعتي وطاعتي طاعة الله»[1].

وعليه فإنَّ الذين التزموا طريق عليّ عليه السلام، واقتفوا أثرَه، وركبوا سفينةَ ولائه، وقالوا بإمامته، ولم يغيّروا ولم يبدّلوا هم الناجون، كما ثبتت النجاةُ لمن تمسَّك بهارون أخي موسى عليه السلام، والمؤيّدات لهذا الاستنتاج تفوق الحصر.

وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ في بعض نصوص حديث المنزلة ما يشير إلى تلك الحقيقة الناصعة، ففي ميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر، وسبل الهدى والرشاد للإمام الصالحي الشامي (عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنَّه قال: «يا أمَّ سلمة، إنَّ علياً

(١) الخوارزمي، المناقب، ص١٩٤؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج٢، ص٢٨٧.

لحمه من لحمي، وهو بمنزلة هارون من موسى منّي، غير أنَّه لا نبيَّ بعدي». قال ابن عباس: ستكون فتنة، فمن أدركها فعليه بخصلتين: **كتاب الله، وعلي بن أبي طالب،** فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول - وهو آخذ بيد علي ـ: «هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني يوم القيامة، وهو فاروق هذه الأمة، يفرّق بين الحقّ والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصدّيق الأكبر، وهو خليفتي من بعدي»[١].

خلاصة الفصل الرابع

ثبت بهذا العرض المختصر أنَّ دلالة حديث المنزلة الصحيح المتواتر على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وعصمته ونجاة المتمسّكين به والسائرين على نهجه ممَّا لاشك فيه، ولكن لا يخفى على القارئ الكريم أنَّ حديث المنزلة الشريف يمثّل قطرةً من بحر مكارم أمير المؤمنين ومناقب سيد الوصيين وخصائص قائد الغر المحجلين عليه السلام، وليست الخلافة إلا واحدة من تلك الخصائص الظاهرة والمناقب الزاهرة.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٢، ص٣، ابن حجر، لسان الميزان: ج٢، ص٤١٤؛ الإمام الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد، ج١١، ص٢٩١.

الخاتمة

توصَّلنا في هذه الدراسة المختصرة والمعتَمدة على المصادر السنية وآراء علماء أهل السنة، إلى العديد من النقاط المهمة، نشير إلى بعضها على نحو الإجمال:

إنَّ حديث المنزلة الشريف من الأحاديث الصحيحة، بل المتواترة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، التي رويت بأسانيد جيدة عمَّا ينيف عن عشرين صحابياً، وقد أدرجه أصحابُ الصحاح السنية في مصنفاتهم - كالبخاري ومسلم - إدراج المسلَّمات.

حاول من لا حظَّ له بمعرفة علم الحديث والدراية، التشكيكَ بحديث المنزلة الصحيح، فصرَّح - على الرغم من إقراره بصحة الحديث عند المحدِّثين - بالقدح في سنده، ولكن، عند هذه المحاولة على الموازين السنية في الحديث والدراية، تبين أنَّها تنبئ عن جهل صاحبها بعلم الحديث والدراية، مادام الحديث قد تسالم عليه العلماء والمحدِّثون، سيَّما

أصحاب الصحاح السنية.

حاولت بعضُ الأقلام المغرضة محاكاةَ حديث المنزلة الشريف، وذلك بافتراء حديث ونسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله، بقصد التشويش على حديث المنزلة الشريف، وإعارة الشيخين محاسن غيرهما، ولكن هذه المحاولة لم يُكتب لها النجاح؛ لأنَّ رواة هذا الحديث المفترى، بين منحرفٍ عن أهل بيت العصمة والطهارة، وبين من أجمع علماء الجرح والتعديل من أهل السنة على القدح به، وعليه فالحديث - الذي لا يُشك في اختلاقه - لا يصلح للاحتجاج أو محاكاة حديث المنزلة الشريف، فأين الصحيح المتواتر من الضعيف المفترى؟ وأين الثُّريا من الثرى؟ ولذا صرَّح جماعة من علماء السنة بكونه من الأحاديث المكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وآله على نحو القطع والجزم.

إنَّ حديث المنزلة من الأحاديث التي بلَّغ بها النبي صلى الله عليه وآله في أماكن متعددة ومواطن متفرقة، كحادثة المؤاخاة، وفتح خيبر، وغزوة تبوك، وغيرها من المناسبات الخاصة، الأمر الذي يوجِّه ضربةً قاصمةً لمن ادَّعى انحصار حديث المنزلة بغزوة تبوك.

إنَّ حديث المنزلة صريح في إثبات جميع المنازل التي خصَّ الله بها

هارون صلى الله عليه وآله كالخلافة، والوزارة، والقرابة، والفصاحة، والعلم، والقرابة، وغيرها، عدا ما استُثني منها، وهو النبوة خاصة، وقد أكّد النبي صلى الله عليه وآله ذلك من خلال استعماله اسم الجنس المضاف، الذي يفيد العموم صراحةً، سيَّما وأنَّه لم يستثن من تلك المنازل إلا النبوة، فيثبت لعلي عليه السلام منها جميع ما عدا النبوة من المنازل، فيكون دخول الخلافة دخولاً قطعياً، مع أنَّ بعض ألفاظ الحديث تصرِّح بثبوتها له تصريحاً لا تلويحاً.

إنَّ حديث المنزلة يشتمل على العديد من القرائن التي تؤكّد القول بأنَّ النبي صلى الله عليه وآله لم يرد من حديث المنزلة إلا التأكيد على منصب الخلافة وإثباتها لعلي عليه السلام، كقوله: «أنت خليفتي»، وقوله: «إنَّ المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»، وقوله: «أنت وليي في كل مؤمن بعدي»، وغيرها من الألفاظ التي سقناها في المباحث المتقدمة، والتي تؤكّد جميعها على كون علي صلى الله عليه وآله هو الخليفة الشرعي، الذي انحصرت فيه مواريث النبوة.

إنَّ العصمة من أهمِّ منازل هارون عليه السلام، وهي ممَّا لم يخرجه النبي صلى الله عليه وآله بالاستثناء، بل أثبتها لعلي الوصي عليه السلام

كما أثبت غيرها من المنازل الأخرى.

إنَّ من أهمّ دلالات حديث المنزلة الشريف نجاة المتمسكين بنهج علي صلى الله عليه وآله والسائرين على خطاه، والقائلين بإمامته، والمنقطعين إليه، والمقتفين أثره، كما ثبتت النجاة لمن تبع هارون عليه السلام، ثم وكما أنَّ الذي ترك هارون عليه السلام وحاد عنه، وصار إلى السامري لا شك في ابتعاده عن الصراط السوي، وانحرافه عن جادة الشريعة السمحاء، كذا من حاد عن علي عليه السلام، ومال إلى غيره، يكون من المبتعدين عن الصراط المستقيم، والطريق القويم.

وأخيراً: نسال الله تعالى أنْ يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ ينفعنا به ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾[١]، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم المصطفى محمد وآله الطاهرين.

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٨٨ - ٨٩.

فهرست المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. ابن أبي الحديد المعتزلي، أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٨ق، الطبعة الأولى.

٣. ابن أبي حاتم الرازي، **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، صيدا، المكتبة العصرية، بدون تاريخ.

٤. ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، **المصنف**، تحقيق: محمد سعيد اللحام، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩ق، الطبعة الأولى.

٥. ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود، **الذيل على جزء بقي ابن مخلد من أحاديث الحوض**، بدون تاريخ.

٦. ابن الأثير، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، بيروت دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.

٧. ابن التركماني، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، **الجوهر النقي**، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

٨. ابن الدمشقي، شمس الدين أبو البركات محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي، **جواهر المطالب في مناقب الإمام الجليل علي بن أبي طالب**، تحقيق: محمد باقر المحمودي، قم، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

٩. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **الثقات**، حيد آباد الدكن، الهند، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٩٣ق، الطبعة الأولى.

١٠. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ق، الطبعة الثانية.

١١. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **المجروحين من المحدثين والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة، دار الباز للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

١٢. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الأولى.

١٣. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **تغليق التعليق**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن وموسى القزقي، عمان، المكتب الإسلامي دار عمار، ١٤٠٥ق، الطبعة الأولى.

١٤. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ق، الطبعة الثانية.

١٥. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر

العسقلاني، **تهذيب التهذيب،** بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ – ١٩٨٤ م، الطبعة الأولى.

١٦. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **لسان الميزان،** الناشر: بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠ق، الطبعة الثانية.

١٧. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **الموضوعات،** تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنور، المكتبة السلفية، ١٣٨٦ق، الطبعة الأولى.

١٨. ابن خلدون، عبد الرحمن المغربي، **تاريخ ابن خلدون** المسمى بـ(العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة.

١٩. ابن سعد، محمود بن منيع الزهري، **الطبقات الكبرى**، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ.

٢٠. ابن عدي، عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** تحقيق: يحيى مختار غزاوي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، محرم ١٤٠٩ق، الطبعة الثالثة.

٢١. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبدالله الشافعي، **تاريخ مدينة دمشق،** تحقيق: علي الشيري، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥ق.

٢٢. ابن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق: علي الشيري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ق، الطبعة الأولى.

٢٣. ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٢٤. ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني، **مناقب علي بن أبي طالب** عليه السلام **وما نزل من القرآن في علي** عليه السلام، تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، قم، دار الحديث، ١٤٢٤ق، الطبعة الثانية.

٢٥. ابن مخلد القرطبي ، **مرويات الصحابة في الحوض والكوثر**، تحقيق: عبد القادر محمد عطا صوفي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.

٢٦. أبو السعود العمادي، محمد بن علي، **تفسير أبي السعود** المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٢٧. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سليم أسد ، دمشق، دار المأمون للتراث، بدون تاريخ.

٢٨. أحمد ، أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني الوائلي، **مسند أحمد**، بيروت، دار صادر ، بدون تاريخ.

٢٩. الألباني، محمد ناصر، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥ق، الطبعة الثانية.

٣٠. الإيجي، **المواقف**، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، ١٤١٧ – ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.

٣١. الأنصاري، حياة بن محمد عبد الله الأنصاري الملتاني الباكستاني، **المنتخب من الصحاح الستة**، بدون تاريخ.

٣٢. البري، محمد بن أبي بكر الأنصاري التاهساني، **الجوهرة في نسب الإمام علي وآله**، تحقيق: دكتور محمد التونجي، دمشق، مكتبة النوري، ١٤٠٢ق، الطبعة الأولى.

٣٣. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **التاريخ الكبير**، ديار بكر، المكتبة الإسلامية، بدون تاريخ.

٣٤. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **صحيح البخاري**، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.

٣٥. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **الضعفاء الصغير**، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦ق، الطبعة الأولى.

٣٦. البغوي، **تفسير البغوي**، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ.

٣٧. البهائي، محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني العاملي، **زبدة الأصول**، تحقيق: فارس حسون كريم، مرصاد، ١٤٢٣ق، الطبعة الأولى.

٣٨. التفتازاني، سعد الدين، **شرح المقاصد في علم الكلام**، باكستان، دار المعارف النعمانية، ١٤٠١ق، الطبعة الأولى.

٣٩. التفتازاني، سعد الدين، **مختصر المعاني**، قم المقدسة، دار الفكر، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٤٠. الثعلبي، **تفسير الثعلبي المسمى تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ق، الطبعة الأولى.

٤١. الدولابي، محمد بن أحمد، **الذرية الطاهرة النبوية**، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٧ق، الطبعة الأولى.

٤٢. الحاكم النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: يوسف المرعشلي، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦ق.

٤٣. الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني الحذاء الحنفي، **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل**، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٤٤. الجلالين، المحلي والسيوطي، **تفسير الجلالين**، تحقيق: مروان سوار، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

٤٥. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٧. ١٩٩٧ م، الطبعة الأولى.

٤٦. الخوارزمي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، **المناقب**، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١١ق، الطبعة الثانية.

٤٧. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي الرازي، **كتاب الجرح والتعديل**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧١ق، الطبعة الأولى.

٤٨. الرازي، تفسير الفخر الرازي المسمي بالتفسير الكبير أو مفاتح الغيب، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

٤٩. الزرندي الحنفي، جمال الدين محمد بن يوسف بن الحسن، **نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرتضى والبتول والسبطين**، ١٣٧٧ق، الطبعة الأولى.

٥٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، بيروت، دار الفكر، ١٣٦٥ق.

٥١. الشافعي، شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي، **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال**، تحقيق: عبد المعاطي أمين قلعجي، كراتشي، جامعة الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى.

٥٢. الشنقيطي، **أضواء البيان**، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥ق.

٥٣. الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال**، علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ - ١٩٦٣ م، الطبعة الأولى.

٥٤. الصالحي الشامي، محمد بن يوسف، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤ق، الطبعة الأولى.

٥٥. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية،الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

٥٦. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، **الاحتجاج**، دار النعمان للطباعة والنشر، ١٣٨٦ق.

٥٧. الكوفي، محمد أحمد بن أعثم، **كتاب الفتوح**، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع،١٤١١ق، الطبعة الأولى.

٥٨. عمرو بن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم بن مخلد الضحاك الشيباني، **كتاب**

السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٣ق – ١٩٩٣م، الطبعة الثالثة.

٥٩. العيني، عبد الرحمن بن محمود بن أحمد العيني الحنفي، **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٦٠. القاضي الجرجاني، علي بن محمد، **شرح المواقف**، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٠٧م، الطبعة الأولى.

٦١. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، **ينابيع المودة لذوي القربى**، تحقيق: السيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة للطباعة والنشر، ١٤١٦ق.

٦٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي الهندي البرهان نوري، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩ق.

٦٣. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، بيروت، مؤسسة الوفا، ١٤٠٣ق، الطبعة الثانية.

٦٤. مسلم النيسابوري، **صحيح مسلم**، بيروت، دار الفكر.

٦٥. المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بغداد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ق، الطبعة الرابعة.

٦٦. المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، **إمتاع الأسماع**، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،١٤٢٠ق – ١٩٩٩ م، الطبعة الأولى.

٦٧. المحاملي، الحسين بن إسماعيل، **أمالي المحاملي**، تحقيق: إبراهيم القيسي، الأردن، دار ابن القيم، ١٤١٢ق، الطبعة الأولى.

٦٨. الميلاني، علي، **الإمامة في أهم الكتب الكلامية**، قم المقدسة، منشورات شريف الرضي، ١٤١٣ق، الطبعة الأولى.

٦٩. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ق.

٧٠. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **موارد الظمآن**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار الثقافة العربية، ١٩٩٠م، الطبعة الأولى.

٧١. النسائي، أحمد بن شعيب النسائي الشافعي، **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه**، تحقيق: محمد هادي الأميني ، طهران، مكتبة نينوى الحديثة، بدون تاريخ.

٧٢. النسائي، أحمد بن شعيب النسائي الشافعي، **كتاب الضعفاء والمتروكين**، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦ق - ١٩٨٦ م، الطبعة الأولى.

٧٣. النسائي، أحمد بن شعيب النسائي الشافعي، **فضائل الصحابة**، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.

٧٤. النووي، يحيى بن شرف، **الأذكار النووية**، بيروت دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤ق.

٧٥. النووي، يحيى بن شرف، **شرح مسلم**، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ق، بدون تاريخ.

المحتويات

الفصل الأول: بحوث تمهيدية

الفصل الثاني: روايات حديث المنزلة وطرقه في المصادر السنية

الفصل الثالث: مناسبات حديث المنزلة في المصادر السنية

الفصل الرابع: دلالات حديث المنزلة الشريف